المستوى النحويّ في القراءة المنفردة لأبي عمرو بن العلاء

د. نايف محمد النجادات*

ملخص

هذا بحث يهدف إلى الكشف عن الفكر النحويّ الكامن وراء اختيارات أبي عمرو بن العلاء لقراءته المنفردة عن قراءة سائر القراء السبعة.

والقراءات القرآنية تعدّ أهمّ وثيقة تراثيّة موثوقة، انتقلت عبر قرابة قرن ونصف من الزمن، ناقلة أنموذجا من اللهجات العربيّة التي زامنت نزول القرآن الكريم.

وأبو عمرو بن العلاء: عالم لغوي، عربيّ تميميّ، تعددت نشاطاتـــه اللغويّة، بدأ حياته العلميّة راويا موثوقا للغة؛ فقد سمع من العرب في بواديهم، ونقل عنهم، وهو أحد القرّاء السبعة؛ انتشرت قراءته، فقرأ بها العلماء والعامّة، وهو من علماء البصرة، وأثرى بفكره حركة التقعيد للغة العربية.

وتتلاقى قراءة أبي عمرو بن العلاء مع سائر القراء السبعة، ويـــنفرد أحيانا بقراءة تخالف القراء السبعة، ويهدف هذا البحث إلى استنباط الآراء النحوية الموجِّهة لها.

* جامعة البلقاء التطبيقية – كلية العقبة الجامعية

The syntactic level of Abu Alaa`s choice for his solo reading of the holy Qur`an

Abstract

The Qur`an readings ,which continued for approximately one and half century ،are the most important trustable document they manifest a model of Arabic accents that coincided with the revelation of the holy Qur`an.

An Arab from Tamim tribe ،Abu Alaa is a linguist with various achievements. he started his life as a reliable language narrator. he is one of the seven readers whose readings were widely spread and adopted by scholars and laymen.

Abu Alaa`s reading is consistent with the other readings ،but he sometimes comes up with a completely different one. for this purpose, the present research focuses on the syntactic views of his peculiar reading.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، محمد بن عبد الله، وبعد: فإنّ القراءات القرآنيّة تعدّ ميدانا خصبا للدراسات اللغويّة؛ لأنّها تكشف عن الوضع اللغويّ قبل عصر التدوين في صورتِه المكتوبة فيما وصل إلينا من كتب القراءات، وصورته المنطوقة في الروايات المتواترة الشفوية عند أئمة القراء المعاصرين؛ لذا تعطي الدراسةُ اللغوية للقراءات القرآنية الدرسَ اللغوي المعاصر إمكان الحكم على مدى صحة المنهج الذي استخدمه علماء عصر التدوين في جمع مادّة اللغة واستقراء القواعد، والأهم من هذا إمكان التجديد بناء على نظرة حديثة تُبنى على تمثُّل المادة اللغوية، واستنباط الأحكام والقوانين والقواعد بصورة تُناسب متطلبات العصر.

وقد انبثقت عن القراءات القرآنية المتعددة ظاهرة القراءة المنفردة، وهي ظاهرة رصدها القدامى، وصنفوا فيها مؤلفات جاءت عنواناتها في كتب التراث، لاتزال مفقودة، منها: انفرادات القراء لابن مجاهد (ت324هـ)، وكتاب آخر يحمل العنوان ذاته، لابن شنبوذ (ت328هـ)[1]، وكتاب الخلاف بين أبي عمرو والكسائي[2]، وغيرها. ويمكن القول بأنّ القراءات المنفردة: هي الحروف التي رُويتْ عن أحد القراء، ولم يُشاركه فيها قارئ آخر.

وقد حدّد الطبري لغة القراءة التي تُعد من القرآن الكريم بقوله: "الواجب أنْ تكون معاني كتاب الله المنزَّل على نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم - لمعاني كلام العرب موافقة، وظاهره لظاهر كلامها ملائمًا، وإنْ باينه كتاب الله بالفضيلة..."[3]، فهذان شرطان: الأول الموافقة لمعاني كلام العرب، والثاني: الموافقة لظاهر كلام العرب، ولعله يقصد موافقة قواعد اللغة العربية؛ الصرفية والنحوية.

وتكمن وراء القراءات المنفردة آراء لغوية أمن بها القارئ، تسوّغ قراءته من الناحية اللغوية؛ ويُمكن تَعَرُّف تلك الآراء بالتحليل اللغويّ للقراءة؛ يقول عبدالله الأسطى عن أبي عمرو: "وقد شُورك في قراءات عديدة، إلا ما قد تفرّد، وهو عبارة عن بعض الظواهر القرآنية واللغوية والنحوية التي تفرضها طبيعته العلميّة في هذه الجوانب"[4].

وأحاول في هذا البحث تحليل القضايا النحوية التي تُثيرها القراءة المنفردة لأبي عمرو بن العلاء، للكشف عن آرائه اللغوية المسوّغة لها، وتأتي أهميتها اللغوية من عدة جوانب؛ فهو عربيّ النسب مازنيّ، تميميّ، من وجهاء قومه، وأسهم في حركة تدوين اللغة: راويا، ونحويا، ومقعدا للغة، وهو بصريّ، وصاحب قراءة من

القراءات السبعة، اجتهد في اختيارها من القراءات المتعددة؛ إذ كانت من أكثر القراءات انتشارا بين العلماء والعامة، على السواء.

وفيما يتعلق بالدراسات السابقة توجد دراسات لغويّة جزئيّة، لقراءة أبي عمرو، منها:

- دراسة (عبدالصبور شاهين) الموسومة بـ (أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي) درسَ فيها قراءة أبي عمرو بن العلاء من الناحيتين الصوتية والنحوية، ولعل أصل هذا الكتاب رسالة جامعية بعنوان: الأصوات في قراءة أبي عمرو بن العلاء، نوقشت عام 1962.
- دراسة (عبدالله الأسطى) الموسومة بـ (أبو عمرو بن العلاء اللغويّ والنحويّ ومكانته العلمية).
- دراسة (كامل محمد جميل مصطفى) الموسومة بـ (أبو عمر بن العلاء ومذهبه في النحو). ولم أتمكن من الاطّلاع عليها.
- دراسة (زهير غازي زاهد) الموسومة بـ (أبو عمرو بن العلاء وجهوده في القراءة والنحو).

ويلاحظ على هذه الدراسات أنّها لم تتناول القضايا النحوية التركيبية التي تثيرها القراءة المنفردة لأبي عمرو، وهو أمر لا يُنقِص من قيمتها العلميّة، واقتصر هذا البحث على القراءة المنفردة؛ لأنّها _ فيما أرى _ تجسد آراء أبي عمرو اللغويّة الخاصّة أكثر من القراءات التي اشترك فيها مع قارئ أو أكثر.

وقد كثرت الدراسات اللغوية التي اتّخذت من القراءات القرآنية ميدانا لها منذ منتصف القرن العشرين، وغدت ظاهرة تستحق الدرس، وقد جاءت في عنوانات تناولت غالبية قراءات القراء، ولم تقتصر على القراء السبعة، أو العشرة أو الأربعة عشر، وقد رصدت ابتسام الصفار هذه الدراسات قديمها وحديثها في "معجم الدراسات القرآنية"[5]، وقد وثقتْ المعجمات عنوانات كثيرة في هذا الباب، وتناولت تلك الدراسات العلمية القضايا اللغوية في القراءات، منها:

- أثر القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، اهتم فيها بالجوانب الصوتية.
- اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، عبده الراجحي، وهي في اللهجات.
- الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، تناول فيها عددا من القضايا اللغوية المختلف فيها بين القراء.

- القراءات الشاذّة وتوجيهها النحويّ، محمود الصغير؛ اهتم فيها بالقضايا اللغوية التي تثيرها لقراء ات الشاذة.

- التوجيه اللغويّ للقراءات التي تفرّد بها أبو جعفر، يوسف العقيل، وهي في حقل هذه الدراسة، لكن في قراءة أبي جعفر.

وقد أفدت في هذا البحث منها جميعا، كما أفدت من بحوث لغوية، أدرجتها في قائمة المراجع.

وتتطلب الدراسة جمع قراءة أبي عمرو المنفردة من كتب القراءات وكتب التفاسير، منها: السبعة في القراءات لابن مجاهد، والحجة في القراءات لابن خالويه، وحجة القراءات لابن زنجلة، والحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي، والإتحاف للدمياطي، وتفسير الطبري، وتفسير البحر المحيط لأبي حيّان، والكشاف للزمخشريّ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ، وستكون بداية الطريق من معجم القراءات القرآنية للدكتور عبدالعال سالم مكرم والدكتور أحمد مختار عمر، فالمعجم موجّه للدارسين، ويوفر الوقت والجهد.

وستكون القراءة ضمن مادة الدراسة إذا نصّ على انفراد أبي عمرو بها مصدر أو أكثر.

وسأعتمد في الدراسة على المنهج الوصفيّ التحليليّ؛ لأنّها تقتضي هذا المنهج؛ بأنْ أرصدَ القراءاتِ التي انفرد بها أبو عمرو بن العلاء كما وردت في كتب القراءات، ثم أدرسَ القضايا النحوية التي تُثيرها مادةُ البحثِ، وتحليلها: بجمع آراء العلماء اللغويين في كتب القدماء والمعاصرين – ما أمكن – وإبداء الرأي فيها.

وقد ارتأيتُ أنْ أبدأ بحديث موجز عن أبي عمرو: حياته، وقراءته، ثم سأتحدث عن القضايا التي تثيرها القراءة المنفردة لأبي عمرو في: الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر، والجملة الفعلية: الفعل والفاعل، والنائب عن الفاعل، وعدد من المنصوبات والتوابع، والإضافة، وقضايا حروف المعاني: (ما) الحجازية وإعمال (إنّ)، وفتح همزة (إنّ) وكسرها، وغيرها.

النتائج:

أحاول فيها أنْ استخلص آراء أبي عمرو اللغويّة التي ستجيء متناثرة في فصول البحث في أثناء التحليل اللغويّ للقضايا التي تثيرها قراءته المنفردة.

وأخيرا؛ فإنّ هذا البحث اجتهاد، ولا يخلو من نقص، أو زلل؛ فإنْ أصبت فمن الله (تعالى)، وإنْ أخطأت فحسبي من ذلك أجر المجتهد، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد:

مرّ موضوع توجيه القضايا النحويّة في القراءات القرآنيّة بمراحل الدرس النحويّ جميعها، فأخذ من المعطيات السائدة في كل عصر، وقراءة أبي عمرو المنفردة تُثير قضايا نحويّة ولغوية في أبواب متعددة، وسأبدأ بلمحة موجزة تعرّف بأبي عمرو؛ أشير فيها إلى ما يهم البحث.

أبو عمرو بن العلاء:

هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبدالله المازنيّ، واختُلف في اسمه على واحد وعشرين قولا؛ ذكرها صاحب بغية الوعاة[6].

وأبو عمرو نحويّ مقرئ: أحد القراء السبعة المشهورين، والقراء السبعة[7] هم: ابن عامر[8]، وابن كثير[9]، عاصم[10]، وأبو عمرو ابن العلاء[11]، وحمزة[12]، ونافع[13]، والكسائي[14].

وُلد أبو عمرو على الأرجح بمكة سنة سبعين للهجرة[15]، وظهرت لديه ميول مبكرة للعلم، "قال أبوعمرو: نظرت في العلم ولم أختن"[16]، وكشف سعيد بن جبير تلك الميول، فكان يحثّ أبا عمرو على الانضمام إلى مجالس الشيوخ، وترك مجالس الشباب[17]، وأفاد من ظروف عدم استقرار أسرته في تنمية تحصيله العلميّ، إذ أتيح له التزود بالمعرفة من مصادرها الأساسيّة التي تَنَقّل بينها؛ وهي: الأخذ عن أهل البادية، والأخذ عن الشيوخ والعلماء في الحواضر.

منزلته ومكانته:

جاء في بغية الوعاة: "قال أبو عبيد: أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات، والعربية، وأيام العرب والشعر"[18]، وقال يونس: "لو كان أحد ينبغي أنْ يؤخذ بقوله في كلّ شيء؛ لكان ينبغي أنْ يؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء كلّه في العربيّة، ولكنْ ليس من أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك إلا النبي صلى الله عليه وسلم"[19] وكانت له حلقة علميّة في مسجد البصرة الجامع، وفي مساجد محالّها، وكان له مجلس علمي في بيته في البصرة، وله مؤلفات، فُقِد أكثرها[20].

وأقبل الناس على قراءته: العلماء منهم والعامة، وانتشرت قراءته في المائة التاسعة للهجرة حتى وصلت الشام والحجاز واليمن ومصر[21].

راويا قراءة أبي عمرو[22]:

روى قراءة أبي عمرو: أبوعمر الدوريّ(23)، وأبو شعيب صالح بن زياد

السوسيّ[24]؛ أخذا قراءته عن طريق يحيى ابن المبارك اليزيديّ[25].

وفاته:

عاش أبو عمرو بن العلاء أربعة وثمانين عاما، وكانت وفاته في الكوفة، ورجح السيوطي أنْ تكون وفاته قد حدثت عام (154هـ)[26].

المستوى النحويّ في قراءة أبي عمرو المنفردة:

تُثير قراءة أبي عمرو المنفردة قضايا نحويّة في الجملة الاسميّة، والجملة الفعليّة، والمنصوبات، والتوابع، وحروف المعاني، وغيرها، وسأعرض التوجيهات التي لا أرى فيها إفراطا، أو إسرافا – ما أمكن – لأصل إلى آراء أبي عمرو بن العلاء النحويّة، ومُوَجِّهاتها في قراءاته المنفردة.

باب المبتدأ:

انفرد أبو عمرو في قراءة قول الله تعالى: (قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ)[27]؛ قرأها أبو عمرو وحده (كلُّه) بالرفع، والجمهور بالنصب[28]، ويرى أبو حيان في توجيهها بالرفع أنّها: مبتدأ، وأما النصب فهو على التوكيد، ويساوي أبو حيان بين القراءتين للتواتر؛ لأنّ "الابتداء بكل وارد في لسان العرب"[29]، يقول مكي القيسيّ: "وحسن أنْ يكون (كلّ) ابتداء، وهي مما يؤكد بها؛ لأنّها أدخل في الأسماء منها في التأكيد؛ إذْ تقع فاعلة، ومفعولة، ومجرورة كسائر الأسماء"[30]. وجاء في الإتحاف "فأبو عمرو، وكذا يعقوب بالرفع على الابتداء ومتعلق لله خبره، والجملة خبر إنّ"[31]، ويثير قوله: "متعلق لله خبره" قضيتين خلافيتين: الأولى: أنّ من الكوفيين مَنْ أجاز أنْ تكون شبه الجملة خبرا، ومنهم من منع ذلك، ورأي سيبويه[32]، وجمهور النحويين البصريين أنّ الخبر محذوف تقديره: استقرّ أو كائن[33]، والقضية الثانية: أثر التقدير في النحو فقد طالب ابن مضاء القرطبي بإلغاء التقدير في نحو جملة: زيد في الدار؛ يقول: "فيزعم النحويون أنّ قولنا: في (الدار) متعلق بمحذوف تقديره: زيد مستقر في الدار، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلا بد لها من عامل يعمل فيها؛ إنْ لم يكن ظاهرا كقولنا: زيد قائم في الدار، كان مضمرا كقولنا: زيد في الدار"[34]، فابن مضاء يرى أنّ لا ضرورة لتقدير (قائم) أو (مستقر)؛ لأنّ جملة: زيد في الدار، ونحوها؛ كلام تام، مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها (في)، ولا حاجة لنا إلى غير ذلك[35]. فوافق أبو عمرو في هذا الاختيار اللسان العربيّ.

باب الخبر:

ترد في قراءة أبي عمرو اختيارات يتحول فيها الحال، والنعت، والبدل إلى خبر بالقطع، وهي بهذا تُكوِّن جملا إسناديّة حُذِفَ منها المبتدأ أحد ركنيها الأساسيين، منها:

1- قول الله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ)[36]، قرأ أبو عمرو وحده برفع (العفوُ)[37]، و قراءة الجمهور بالنصب: مفعول به لفعل مضمر تقديره: ينفقون هي جملة فعليّة، وفي قراءة أبي عمرو: (العفوُ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره المُنْفَق، وهي جملة اسميّة، فالإعراب اختلف لاختلاف التقدير.

و يبدو أنّ أبا عمرو اختار التعبير بالجملة الاسمية؛ لأنها غير مقيدة بالزمن، فالجواب بالجملة الاسميّة – المُنْفَقُ العفوُ – يكون في الحال والاستقبال، أمّا الجواب بالجملة الفعلية: ينفقون العفوَ، فمقيّد بزمن الفعل المضارع.

2- قول الله تعالى: (سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ)[38]، وقد جاءت الآية الكريمة ثلاث مرات جوابا لأسئلة كريمة؛ الأول: قول الله تعالى: (قُلْ لِمَن الأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ)، والثاني: قول الله تعالى: (قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ)، والثالث قول الله تعالى: (قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ* سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ)، قال ابن مجاهد: "اختلفوا في الاثنتين الأخيرتين، ولم يختلفوا في الأولى، فقرأ أبو عمرو (سيقولون: لله) في الأولى، و(سيقولون: اللهُ ...اللهُ) بالألف في الأخيرتين، وقرأ الباقون الثلاثة: (للهِ.. للهِ.. للهِ)"[39]، فانفرد أبو عمرو في قراءة الآيتين الأخيرتين.

وقال العكبريّ في الإملاء: "قول الله تعالى: (سيقولون: لله) الموضع الأول باللام في قراءة الجمهور، وهو جواب ما فيه اللام، وهو قول الله تعالى: (لمن الأرض) وهو مطابق للفظ والمعنى، وقرئ بغير لام حملا على المعنى؛ لأنّ معنى (لِمَن الأرض) مَنْ رب الأرض، فيكون الجواب: الله؛ أي: هو الله، وأمّا الموضعان الآخران فيُقرآن بغير لام حملاً على اللفظ؛ وهو جواب قوله تعالى: (مَنْ رب السموات والأرض) و(مَنْ بيده ملكوت) باللام على المعنى؛ لأنّ المعنى في قوله تعالى: (مَنْ رب السموات) لمن السموات"[40]، قال أبو حيان: "وقرأ عبدالله والحسن والجحدري ونصر بن عاصم وابن وثاب(41) وأبو الأشهب[42]، وأبو عمرو من السبعة (سيقولون الله)؛الثاني والثالث بلفظ الجلالة مرفوعا، وكذا هو في مصاحف أهل الحرمين والكوفة والشام، وقرأ باقي السبعة (لله) فيها بلام الجر؛ فالقراءة الأولى فيها المطابقة لفظا ومعنى، والثانية جاءت على المعنى"[43].

فقراءة أبي عمرو (للهِ) في الأولى جاءت لمطابقة اللفظ والمعنى، وقراءة (الله) في الثانية والثالثة جاءتا حملا على اللفظ في قول العكبري، فاللفظ في هذا التركيب أولى عند أبي عمرو من المعنى.

3- قول الله تعالى: (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ)[44]، قال أبو حيان: "وقرأ الجمهور: أمتكم بالرفع خبر (إنّ)، و(أمةً واحدةً) بالنصب على الحال، وقيل: بدل من هذه، وقرأ الحسن أمتكم بدل من (هذه)، وقرأ أيضا هو وابن إسحاق والأشهب العقيلي[45] وأبو حيوة[46] وابن أبي عبلة[47] والجعفيّ وهارون عن أبي عمرو والزعفرانيّ[48](أمتُكم أمةٌ واحدةٌ) برفع الثلاثة على أن: أمتكم أمة واحدة خبران، أو أمة واحدة بدل من أمتكم؛ بدل نكرة من معرفة، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي أمةٌ واحدةٌ"[49]، فقراءة الجمهور بنصب (أمة) على الحال، والحال تدل على هيئة منتقلة؛ أي: غير لازمة للمتصف بها، نحو: جاء زيد راكبا، فقد يأتي ماشيا، وقد تأتي الحال غير منتقلة؛ أي: لازمة للمتصف بها، نحو: دعوت الله سميعا[50]، وقراءة أبي عمرو بالرفع؛ فيها عدول عن الحال، أو قطعه، ورفع رتبته في التركيب إلى مسند، خبر بعد خبر. فأبو عمرو بهذه القراءة يجيز تعدد الخبر والمبتدأ واحد، وفي الخبر بعد الخبر زيادة تفيد توضيح الخبر الأول، وتقويته، ويختار أبو عمرو الجملة الخبرية؛ لأنها تجعل الخبر أقوى وأثبت[51].

4- قول الله تعالى: (فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا * جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا)[52]، قرأ أبو عمرو (جناتُ) بالرفع[53]، و(جنات) في قراءة الجمهور بالجر "أعربت بدلا من الجنة، وهو بدل كل من بعض، وفائدته أنّها جنات كثيرة، لا واحدة"[54]، فهي جنات كثيرة، أمّا رفعها في قراءة أبي عمرو فهو خبر مبتدأ محذوف"[55]، فقراءة (جنات) بالرفع شكّلت جملة اسمية مع ضمير (إنّه) في آخر الآية؛ تركيبها: (إنّه جنات عدن)، فيميل أبو عمرو إلى اختيار القراءة التي تشكل جملة، بقطع البدل عن المبدل منه؛ لأن المعنى المؤدى في الجملة بعد الجملة "أدْهَب في معنى الثناء"[56].

باب الجملة الفعلية:

جاءت في قراءة أبي عمرو المنفردة اختيارات دارت حول الفعل في القرآن الكريم، منها:

1- قول الله تعالى: (يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنجَيْنَاكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى)[57]، قرأها أبو عمرو وحده (ووعدناكم) بغير ألف في كل القرآن[58]، قال ابن زنجلة: "حجته أنّ المواعدة

إنّما تكون بين الآدميين، وأمّا الله (جلّ وعزّ) فإنّه المنفرد بالوعد والوعيد"[59]، فالفعل وَعَدَ على وزن: فَعَلَ، يدل على حدث، هو الوَعْد، وصيغة: واعَدَ على وزن: فاعَلَ[60]، وهي تدل على المشاركة بين الفاعل والمفعول.

فالفرق بين القراءتين: أن الجملة في قراءة أبي عمرو تفيد الخبر بالوعد من قبل الله تعالى لموسى عليه السلام، والجملة في قراءة الجمهور تفيد المشاركة في المواعدة بين (الله تعالى) وموسى؛ فمَنْ يقول: واعد زيدٌ محمدا ،يجوز أن يقول: واعد محمدٌ زيدا؛ لأن المواعدة حدثت من الاثنين، أمّا من يقول: وعد محمد زيدا، فلا يجوز أن يقول: وعد زيد محمدا؛ لأنّ الوَعْد حصل من محمد، ولا احتمال لحصوله من زيد، واختيار أبي عمرو (وعد) فيه تنـزيه (لله تعالى) عن معنى المشاركة الذي يحمله معنى المفاعلة[61].

2- قول الله تعالى: (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّـهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ)[62]، قال أبو حيان: "و قرأ الحسن وابن أبي إسحق وأبو حيوة وابن محيصن (ويَهلكُ) من (هَلك)، وبرفع الكاف، والحرث والنسل على الفاعلية، وكذلك رواه حماد بن سلمة[63] عن ابن كثير، وعبد الوارث[64] عن أبي عمرو، وحكى المهدوي[65] أنَّ الذي رواه حماد عن ابن كثير إنما هو: ويُهلكُ من أهلك؛ بضم الكاف، الحرث بالنصب"[66]، فقراءة الجمهور (يُهْلِك) فعل مضارع، مبني للفاعل من الفعل (أهْلَك) المزيد بالهمزة، تعدى إلى مفعوله (الحرثَ) والمعطوف عليه (النسلَ)، وقراءة أبي عمرو تجعل الجملة فعلية فعلها (يَهْلكُ) من المجرد (هَلَك) مبني للفاعل، والفاعل هو (الحرثُ) والمعطوف عليه (النسل)، ففاعل الهلاك مَنْ وقع عليه، نحو: مات الرجلُ، وهو أسلوب مألوف في اللسان العربي.

فأبو عمرو يختار الفعل المجرد إذا أدّى المعنى المطلوب.

3- قول الله تعالى: (وَعَلَى الثَّلاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا)[67]، قال أبو الفتح: "ومن ذلك قراءة الناس (خُلِّفوا) وقرأ (خَلَفوا) بفتح الخاء واللام خفيفة، عكرمة، وزرّ بن حبيش[68] وعمرو بن عبيد[69] ورويت عن أبي عمرو"[70].

والفعل المجرد (خَلَف) متعد؛ يقال: "خَلَفَه، و خَلَفه، وأخْلَفه؛ أي جعله خلفه"[71]، فقراءة الجمهور: (خُلِّفوا) جملة فعلية فعلها مبني للمفعول، والفعل مزيد بتضعيف العين؛ وهو مما يجعل الفعل متعديا إلى مفعولين، فيكون الفاعل في الفعل المجرد مفعولا به، وقراءة أبي عمرو (خَلَفوا) جملة فعلية فعلها ثلاثي مجرد. وأرى أنّ أبا عمرو اختار الفعل المجرد؛ لأن الفاعلين المشار إليهم بـ (واو الجماعة) هم الذين فعلوا الفعل[72]، ولم يكلفوا بالفعل كما يفهم من قراءة الجمهور: (خُلِّفوا).

4- قوله تعالى: (يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّور وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ)(73)، قرأ أبو عمرو وحده (نَنْفُخ)[74]، قال الطبري: "واختلفت القرّاء في قراءة ذلك، فقرأته عامّة قراء الأمصار (يوم يُنفخ في الصور) بالياء وضمها على ما لم يسم فاعله، بمعنى: يوم يأمر الله إسرافيل فينفخ في الصور، وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ ذلك (يوم ننفخ في الصور) بالنون بمعنى: يوم ننفخ نحن في الصور، كان الذي دعاه إلى قراءة ذلك كذلك طلبه التوفيق بينه وبين قوله (ونحشر المجرمين)؛ إذ كان لا خلاف بين القراء في (نحشر) أنّها بالنون"[75]. قال البنّاء: "بنون العظمة مفتوحة مبنيا للفاعل مسندا للآمر به، والنافخ إسرافيل، والباقون بالياء من تحت مضمومة وفتح الفاء بالبناء للمفعول ونائب الفاعل الجارو المجرور بعده"[76]، فالفعل (يُنْفَخُ) في قراءة الجمهور مبني للمفعول، ونائب الفاعل يعود على إسرافيل، وفي قراءة أبي عمرو (نَنْفُخ) الفعل مبني للفاعل، وفاعله مشار إليه بنون العظمة (الله)، فأسند الفعل إلى الآمر به؛ وهو مما يضفي أهمية للفعل الذي يصور بدء يوم القيامة، فالمعنى وجَّه اختيار أبي عمرو.

5- قوله الله تعالى: (وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَحِيصٍ)[77]، الفعل (نَقَّبُوا) في قراءة الجمهور على وزن (فَعَّل) فعل ماض فاعله- واو- الجماعة المتصلة في آخره، وقرأه أبو عمرو بصيغة الأمر (نَقِّبوا)، وجاء في تفسير الطبري: "وقرأ السلمي ويحيى بن معمر، فنقبوا بكسر القاف والتشديد على الأمر بالتهديد والوعيد؛ أي طوفوا البلاد وسيروا فيها فانظروا "هل من" الموت "محيص" ومهرب"[78]، يقول أبو الفتح: "هذا أمر للحاضرين ثم لمن بعدهم"[79]، فالجملة (نَقِّبوا) في قراءة أبي عمرو مكونة من فعل أمر، وفاعله الضمير (الواو) المتصل به، وفي الجملة زيادة، هي شبه الجملة من الجار والمجرور، وتفيد تحديد مكان الفعل، وهو طلب (التنقيب) في البلاد، والفرق بين القراءتين أنّ الفعل الماضي (في الأصل) حدث وانتهى، وفعل الأمر: فعل طلبيّ، ينقذه المخاطبون في كل زمان ومكان بعد صدور الأمر.

باب الفاعل ونائبه:

جاءت في قراءة أبي عمرو اختيارات كان موضوعها الفاعل أو نائبه، منها:

1- قول الله تعالى: (أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)[80]. قرأها أبو عمرو: (نرتعْ ويلعب)[81]، فالفاعل في قراءة الجمهور (يَرتع ويَلعب) ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على يوسف عليه السلام، وقراءة أبي عمرو جعلت فاعل فعل (نرتع) إخوة يوسف، وفاعل (يلعب) يوسف وحده[82]، ويبدو أنّ قصة يوسف تستطلب هذه القراءة[83]؛ فإخوة يوسف أكبر منه، وهم الذين

يقومون بأعمال رعاية المواشي دونه؛ إذْ لم يكن مرافقا لهم قبل طلبهم من أبيهم المذكور في بداية الآية (أرسله معنا)، فأبو عمرو اختار الفاعل المناسب للسياق في هذه القراءة، باختيار حرف المضارعة المناسب لكل من الفعلين.

2- قول الله تعالى: (وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ)[84]، قال ابن مجاهد: (قرأ أبو عمرو في رواية علي بن نصر[85]، والخفاف[86] عنه: (فَتَنَّاهُ) مخففة يعني الملكين، وقرأ الباقون، وجميع الرواة عن أبي عمرو (فتنّاه)، مشددة النون والتاء خفيفة)[87]، فالفاعل في: (فَتَنَّاهُ): بتضعيف النون الضمير المتصل (نا)، والهاء مفعول به، والفاعل في: (فَتَنَّاهُ): بتخفيف النون ألف الاثنين، وهما الملكان موضوع القصة في الآيات السابقة.

3- قول الله تعالى: (كَلا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ)[88]، قرأها أبو عمرو: (لَيُنْبَذان في الحطمة) فقراءة الجمهور (لَيُنْبَذن) النائب عن الفاعل: هو؛ أي الهُمَزَة وفي قراءة أبي عمرو (لَيُنْبَذان) النائب عن الفاعل: ألف الاثنين؛ أي: هو وماله[89]. فاختار أبو عمرو قراءة (لَيُنْبَذان) لما فيها من تأكيد على مصير (الهُمَزَة) و(ماله)، ليؤكد في قراءته أنّ مصير جامع المال سيكون بسبب المال الذي جمعه، وهو حريص عليه، وسيكون مصيرهما معا إلى الحُطَمة؛ فجامع المال بهذا يتعذب في الدنيا والآخرة، فالمعنى قاد اختيار أبي عمرو بأنْ يكون النائب عن الفاعل ألف الاثنين.

4- قول الله تعالى: (وقد أَخَذَ ميثاقكم)[90]، قرأ أبو عمرو وحده "وقد أُخِذ ميثاقُكم، بضم الألف وكسر الخاء وضم القاف"[91]، قال العكبري: "(وقد أخذ ميثاقكم) بالفتح؛ أي: الله أو الرسول، وبالضم على ترك التسمية"[92]، فالفعل (أُخِذ) مبني للمفعول، وميثاقكم نائب فاعل مرفوع، والفعل في قراءة الجمهور (أَخَذ) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو)، و(ميثاقكم) انتصبت على المفعولية[93]، وأرى أنّ أبا عمرو اختار قراءة النائب عن الفاعل ليتناسب مع التأويل الذي لم يحدد الفاعل.

5- قول الله تعالى: (الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ)[94]، قرأ أبو عمرو الفعل (أُمْلي) بالبناء للمفعول، قال العُكبري: "ويقرأ (أُمْلي) على ما لم يسم فاعله وفيه وجهان: أحدهما القائم مقام الفاعل لهم، والثاني ضمير الشيطان"[95]. وقراءة الجمهور (أَمْلَى) بالبناء للفاعل، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على الشيطان، ويبدو أنّ أبا عمرو اختار قراءة البناء للمفعول؛ لأنّها تجعل الفاعل مُبْهَما، فقد يكون الشيطان أو غيره، كما أوضح العكبري.

6- قول الله تعالى: (يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا)[96]، قرأها أبو عمرو (و يُخْلَد) قال العكبري: "ويخلد: الجمهور على فتح الياء، ويقرأ بضمها، وفتح اللام على مالم يسم فاعله، وماضيه أخلد بمعنى خَلَد"[97]. فنائب الفاعل هو الفاعل للفعل (يَخلد). وأرى أنّ أبا عمرو مال إلى صيغة المبني للمفعول لموافقة المعطوف عليه، وهو (يُضاعَف).

7- قول الله تعالى: (وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا* قَوَارِيرَا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا)[98]، قول الله تعالى: (قَدَّروها) قرأها أبو عمرو (قُدِّروها) مبنيا للمفعول، وفي قراءة الجمهور (قَدَّروها) الضمير يعود على الملائكة " أو لِلطُّوافِ عليهم، أو المُنَعَّمين والتقدير: على قدر الأكف قاله الربيع[99]، أو على قدر الريّ، قاله مجاهد"[100].

وقراءة أبي عمرو بالمبني للمفعول تؤدي إلى قلب المعنى، قال أبو علي: "كأنّ اللفظ (قدروا عليها)، وفي المعنى قلب لأنّ حقيقة المعنى أنْ يقال: (قُدِّرَت عليهم) فهي مثل قوله: (وَآتَيْنَاهُ مِنْ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ)[101]، ومثل قول العرب: إذا طلعت الجوزاء ألقى العود على الحرباء"[102]، والحقيقة أن (المفاتيح) هي التي تثقل على العصبة، و(الحرباء) هي التي تكون على العود، ورأي أبي حيان: أنّ العبارة فيها حذف مضاف إليه، واتّساع في المجرور؛ أما المضاف إليه المحذوف: فعلى تقدير: "قُدِّر ريِّهم منها تقديرا، فحذف (ريِّهم) المضاف إليه، فصار التعبير: قُدِّروا منها، ثم اتسع بحذف (مِنْ) فصارت (قُدِّروها)"[103]. فأبو عمرو في هذا الاختيار كشف عن معرفة دقيقة بالموروث من لغة العرب، وأرى أنّ اختياره جاء ليؤدي المعنى الذي أومأ إليه ابن مجاهد، وتوسّع فيه أبو حيان؛ فالقوارير مقدر حجمها، فهي تكفي حاجة مستخدمها، لا تزيد ولا تنقص.

باب عمل اسم الفاعل:

يعمل اسم الفاعل عمل فعله إذا تحققت فيه شروط تذكرها كتب النحو[104]؛ وقد جاءت في قراءة أبي عمرو قضايا لاسم الفاعل منها:

1- قول الله تعالى: (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا)[105]، قرأها أبوعمرو (منذرٌ) بالتنوين[106]، فقراءة الجمهور جعلت العلاقة بين اسم الفاعل (منذرُ) والاسم الموصول (مَنْ) الذي يليه علاقة إضافة، أمّا في قراءة أبي عمرو: فـ (منذرٌ) بالتنوين: خبر، و(مَنْ) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل (منذرٌ)، ومعنى الجملة: إنّما أنت تنذر مَنْ يخشاها، فجاء التركيب في قراءة أبي عمرو، بقطع المضاف عن المضاف إليه؛ جملة بعد جملة.

2- قول الله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلا)[107]، قرأها أبو عمرو: (جاعلُ الملائكة)[108]، فاسم الفاعل (جاعل) في قراءة الجمهور نعت للفظ الجلالة (للهِ) المجرور باللام، وفي قراءة أبي عمرو (جاعلُ) بالرفع؛ كوّنت جملة بعد جملة، بقطع النعت عن منعوته، وتأهّل (اسم الفاعل) للعمل لأنّه في موقع الخبرلمبتدأ محذوف تقديره هو[109]، وتقدير فعله: يجعل الملائكة رسلا: فالملائكة مفعول أول لاسم الفاعل: (جاعل)، و(رسلا): مفعول ثان لاسم الفاعل (جاعل).

3- قول الله تعالى: (الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصلاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ)[110]، قرأها أبو عمرو: (الصلاةَ) بالنصب[111]، فاسم الفاعل إذا كان على صيغة المثنى، أو على صيغة جمع المذكر السالم فإن فيه ثلاثة أوجه: الأول: "إثبات النون والنصب نحو: مررت بالضاربين الغلامَ، والثاني: إسقاط النون والخفض نحو: مررت بالضاربي الغلام، والثالث: إسقاط النون والنصب نحو: الضاربي الغلامَ ... وأمّا حذف النون والنصب فلم يأت في القرآن، وأكثر ما جاء في الشعر قال:

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيْرةِ لا يأتِيهُم مِنْ وَرائها وَكَفُ"[112]

وفي المحتسب "قال أبو الفتح: أراد المقيمين، فحذف النون تخفيفا، لا لِتُعاقِبَها الإضافة، وشبّه ذلك باللذيْن والّذِيْن في قوله:

فإنَّ الذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤهُم هُمُ القَوْمُ كُلَّ القَوْمِ يا أُمَّ خالدِ[113]

حذف النون من الذين تخفيفا لطول الاسم، فأما الإضافة فساقطة هنا"[114].

فابن جني يعدُّ القراءة: بنصب (الصلاة) حالة صوتية وليست نحوية، أما نصب (الصلاة) باسم الفاعل (مُقِيم) فاسم الفاعل (المقيمي) عمل عمل فعله، فنصب مفعولا به على الرغم من حذف النون من اسم الفاعل المقيمين. وقد ورد نظيره في الشعر، ويبدو أنّ رواية أبي عمرو للتراث القديم مَكّنَتْهُ من اختيار هذه القراءة.

باب المفعول:

هو " كلّ اسم تعدى إليه فعل"[115]، فالمفعول به يقع بعد فعل متعدٍ إلى مفعول واحد نحو: ضربت زيدا، أو مفعولين نحو: علمت الخبر صحيحا، أو ثلاثة مفاعيل نحو: أعلمني الرجل الخبر صحيحا، وقد يتعدى الفعل بوساطة حرف جر نحو: ذهبت إلى السوق، وقد يحذف حرف الجر فيتعدى الفعل إلى مفعوله نحو: مررت زيدا، الفعل اتّسع ليأخذ مفعولا به[116]، وقد يحذف المفعول به إذا اكتفى المتكلم

بالمعنى نحو: استيقظت مبكرا فقرأت وكتبت، وقد يتقدم الفعل للاختصاص نحو: الرسالة قرأتُ[117]، ونظرا لتعدد وجوه الإعراب وتداخلها في أبواب المفاعيل عامّة؛ فإنّ القارئ سيجد تحليلا مكرورا لعدد من الآيات، وَفقا لتعدد آراء المفسرين والنحويين القدماء فيها.

وترد في قراءة أبي عمرو المنفردة قضايا للمفعول منها:

1- قول الله تعالى: (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ)[118]، قرأ الجمهور (شهرُ) بالرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، وقرأها أبو عمرو: (شهرَ) بالنصب، واختلف في عامل النصب؛ يرى الطبري أنّ النصب على المفعولية لفعل الصلة تقديره: أنْ تصوموا شهرَ رمضان[119]، أو النصب على الظرفية، وأجاز الزمخشري البدل، أوالنصب على المفعولية، تقديره: صوموا شهر رمضان[120]، ولم يُجز أبو حيان نصبه على أنّه مفعول (أنْ تصوموا)؛ "لأنّ تصوموا صلة، وقد فصلت بين معمول الصلة وبينها بالخبر الذي هو (خير)؛ لأنّ (تصوموا) في موضع مبتدأ"[121].

يتّضح من هذه الآراء[122] أثر نظرية العامل في التفكير النحوي، التي أوجبت على النحويين تقدير العامل في التراكيب المبنية على الحذف، وكلٌّ يذهب في تقدير المحذوف كما يرى، دونما ضابط؛ ففي نصب (شهرَ) اختلفوا في تقدير العامل في أنْ يكون المصدر المؤول (من أنْ تصوموا)، أو أنْ لا يكون له علاقة به، وهي اختلافات في التفسير لا علاقة للنحو بها، أمّا الرفع في قراءة الجمهور فعلى أنّه خبر لمبتدأ محذوف " تقديره هي شهر، يعني الأيام المعدودات فعلى هذا يكون (الذي أنزل) نعتا للشهر أو لرمضان، والثاني هو مبتدأ "، ثم: في الخبر وجهان أحدهما الذي أنزل والثاني، أنّ الذي أنزل صفة، والخبر هو الجملة التي هي قوله (فمَنْ شَهِدَ)"[123]، ويرى صلاح الدين حسن أنّ أبا عمرو "هو مَنْ استخدم نظرية تقدير المحذوف، وتعليل الحركة"[124]. ويبدو أنّ أبا عمرو اختار نصب (شهرَ) ليربط الجملة بالمصدر المؤول في السياق المتقدم ليؤكد الحدث.

2- قول الله تعالى: (فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلا أَنْ يَعْفُونَ)[125]، قرأها أبو عمرو (نصفَ) بالنصب، قال أبو حيان: "وقرأت فرقة فنصف بفتح الفاء؛ أي: فادفعوا نصفَ ما فرضتم"[126]، فجاءت قراءة أبي عمرو بالنصب بفعل مُقدّر.

3- قول الله تعالى: (سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا)[127]، قرأها أبو عمرو: (سورةً) بالنصب، قال الطبري: "يعني بقوله تعالى ذِكْرُه " سورة أنزلناها " وهذه السورة أنزلناها، وإنّما قلنا معنى ذلك كذلك؛ لأن العرب لا تكاد تبتدئ بالنكرات قبل أخبارها إذا لم تكن جوابا"[128]، وقال العكبري: "وقُرئ بالنصب على تقدير: أنزلنا

سورة "، ويقول: "ويجوز النصب على التقدير: اذكر سورةً"[129]. وقول الطبري بأنّ العرب لا تبدأ بنكرة يعضد قراءة أبي عمرو بالنصب.

و يَتضح مدى تأثير نظرية العامل النحوي في توجيه هذه القراءة أيضا؛ إذ يتطلب التوجيه تقديرَ محذوف، والأحرى أن يكون نصب (سورةً) مفعولا به للفعل (أنزلناها) بغير تقدير على رأي الكوفيين[130]، وابن مضاء القرطبيّ[131].

باب الإغراء والتحضيض:

يُعدّ النصب على الاختصاص، والنصب على المدح، أو على الذم؛ من مواضع إضمار عامل النصب قياسا، " ويكون على طريقة النداء"[132]، وللتقدير أثر واضح في هذا الباب؛ إذ يتغير الإعراب بتغير تقدير المحذوف.

وتثير قراءة أبي عمرو المنفردة قضايا في باب الإغراء والتحضيض منها:

1- قول الله تعالى: (سُورَةٌ أنزَلْنَاهَا)[133]، قرأها أبو عمرو (سورةً) بالنصب، وحملها ابن جني "على معنى التحضيض؛ أي اقرأوا سورةً أو تأملوا وتدبروا سورةً أنزلناها"[134] وتثير هذه القراءة آراء النحويين في الاشتغال أو التحضيض أو الإغراء، وهي أبواب تثقل الدرس النحوي، ويكفي النحوي هنا أنْ يقول: نصبت (سورة) لأنّها وقعت مفعولا به للفعل (أنزلناها)، وعلى هذا: الكوفيون[135]، وقد طالب ابن مضاء بإلغاء باب الاشتغال[136]، فمال أبو عمرو إلى القراءة بالنصب ليحقق المعنى الذي يريده وهو: حضّ المخاطبين على قراءة السورة.

2- قول الله تعالى: (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ القُرْآنُ)[137]، قرأها أبو عمرو (شهرَ) بالنصب[138]، وقال ابن عطية: "وهي على الإغراء"[139]، قال أبوحيان: "أنْ يكون منصوبا على الإغراء تقديره: الزموا شهر رمضان ... ورُدَّ لأنّه لم يتقدم للشهر ذكر"[140]، فالتقدير جعل لكلٍّ وجه إعرابيّ حجّتَه، وَفقا للمذهب الاعتقادي لصاحبه[141]، وهي آراء لها حجج، تستمد شرعيتها من الدرس النحويّ.

باب إعراب الجمل:

الجمل التي لها محل من الإعراب هي: التي تحل محل المفرد؛ وهي سبع[142]: الجملة الأولى الواقعة خبراً، نحو: زيد أكرمه، والجملة الثانية: الواقعة حالا، نحو: (قالوا أنُؤْمِنُ لكَ وَاتَّبَعَكَ الأرْذَلُونَ)[143]، والجملة الثالثة: الواقعة مفعولا نحو قول الله تعالى: (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)[144]، والجملة الرابعة: الواقعة في محلّ جر بالإضافة، نحو قول الله تعالى: (وَالسَّلامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ)[145]، والجملة الخامسة: الواقعة جملة جواب لشرط جازم المقترنه بالفاء، أو إذا نحو قول الله تعالى: (مَنْ

يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ)[146]، وقول الله تعالى: (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)[147]، والجمله السادسة: الجملة التابعة للمفرد، فتكون نعتا لنكرة: نحو قوله تعالى: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا)[148]، أو حال نحو: (جاء يسعى)، والجملة السابعة: الجملة المعطوفة على الجملة التي لها محل من الإعراب، نحو قول الله تعالى: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا)[149]. عطف جملة: (تزكيهم) على جملة (تطهرهم)[150].

وقد أثارت قراءة أبي عمرو المنفردة قضايا في باب إعراب الجمل، منها:

1- قول الله تعالى: (سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا)[151]، قرأها أبوعمرو: (سورةً أنزلناها)[152]، فجملة: (أنزلناها) إمّا أنْ تكون في محل رفع خبر، أو صفة، والخبر محذوف تقديره: فيما أوحينا إليك، وقراءة أبي عمرو بالنصب جعلت إعراب جملة (أنزلناها) صفة.

2- قول الله تعالى: (قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ)[153]، قرأها أبو عمرو (كلُّه) بالرفع [154]، فتشكّلت بمقتضى القراءة جملة اسمية (كلّه لله) في محل رفع خبر (إنّ).

3- قول الله تعالى: (وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ)[155]، قرأها أبو عمرو: (ويَهلِكُ الحرثَ والنسل)[156]، وهي في قراءة الجمهور معطوفة على جملة (ليفسد)، وفي قراءة أبي عمرو جملة مستأنفة.

4- قول الله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ)[157]؛ قرأها أبو عمرو: (العفوُ) بالرفع[158]، ففي قراءة الجمهور: جملة (العفوَ) جملة فعلية في محل نصب مفعول به بفعل محذوف، و في قراءة أبي عمرو (العفوُ) بالرفع تتحول إلى جملة اسميّة في محل نصب مفعول به للفعل: قلْ.

5- قول الله تعالى: (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ)[159]، قرأها أبو عمرو (ويقولَ) بنصب الفعل، وقرأها بالرفع[160]، يقول الزمخشري: "وقرئ بالنصب عطفا على (أنْ يأتي) وبالرفع على أنّه كلام مبتدأ"[161]، فاختار أبو عمرو العطف ليربط الفعل (يقول) بالفعل (يأتي)، يؤكده قول أبي حيان: "والظاهر أنّ هذا القول هو صادر من المؤمنين عند رؤية الفتح"[162].

6- قول الله تعالى: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)[163]، قرأ أبو عمرو (ويعلمُ) بالرفع[164]، يقول الزمخشري: "نصب بإضمار: أنْ والواو، بمعنى الجمع، كقولك لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، وقرأ الحسن بالجزم على العطف، وروى عبد الوارث عن أبي عمرو (ويعلمُ)

بالرفع؛ على أنّ الواو للحال، كأنّه قيل: ولمّا تُجاهدوا وأنتم صابرون"[165]. ويرى الخازرنجي[166] أنّ: الواو للتعليل، ويرى ابن هشام أنّ: الواو للمعية[167]، فالاجتهاد في تفسير الآية جعل الواو إمّا (واو) الحال فلا تعمل في الفعل الذي يليها، وإنّما تجعل الجملة الفعلية كلها في محل نصب حال، وإما (واو) المعيّة، وإما (واو) التعليل فينصب الفعل المضارع. وتثير هذه القراءة آراء النحويين في الحرف المختص في العربية؛ فيرى الكوفيون أنّ الأدوات العاملة هي التي تعمل فيما يليها من أفعال أو أسماء، ويرى البصريون أنّ الحرف العامل إذا كان مختصا كحروف الجر والجزم، فإنّه يعمل في الذي يليه، وإذا لم يكن مختصا فإنّه لا يعمل، وإذا تأثّر ما يليه فلا بدّ من تقدير عامل محذوف. ويرى علي الهروط " أنّ نظرية الحرف المختص لم تكنْ نظرية مطّردة في كثير من المسائل النحوية"[168].

باب الإضافة:

الإضافة: "إضافة بمعنى اللام، نحو: غلام زيد؛ أي: غلام لزيد، وإضافة بمعنى مِنْ، نحو: ثوبُ خزٍّ؛ أي ثوب من خز"[169]، وجاء في المعجم الوسيط " الإضافة عند النحاة: ربط اسمين أحدهما بالآخر على وجه يفيد تعريفا أو تخصيصا"[170]، ويُحذف التنوين من المضاف؛ لأنّ الإضافة للدلالة على الاتصال، كما تحذف (نون) التثنية أو (نون) الجمع، فتقول: هذان غلاما زيد، وهؤلاء بنوه[171]، ويجوز القطع عن الإضافة في التي بمعنى (مِن) أنْ تُفصل بالتنوين: هذا ثوبٌ خزٌّ فيكون "خزٌّ" نعتا للثوب[172].

وتثير قراءة أبي عمرو المنفردة قضايا في الإضافة، والقطع عن الإضافة منها:

1- قول الله تعالى: (فأعْرَضُوا فأرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ)[173]، قرأها أبو عمرو بالإضافة، وله في (أُكُل) قراءتان الأولى: (أُكُل) بضم الكاف، والأخرى: (أُكْل) بتسكين الكاف، يقول ابن مجاهد: "قرأ أبو عمرو وحده: (أُكُل خمطٍ) مضافا، والباقون نوّنوا: (أُكُلٍ خمطٍ)، وخفف الكاف في (أُكْل) نافع وابن كثير، وثقّل الباقون إلا ما روى عباس عن أبي عمرو: (أُكُل خمطٍ) (خفيفا)[174]، قال البنّاء: "واختلف في: (أُكُل) فنافع وابن كثير بسكون الكاف، وبالتنوين على قطع الإضافة، وجعله عطف بيان على مذهب الكوفيين القائلين بجواز عطف البيان في النكرة من النكرة، والبصريون يشترطون التعريف بهما. وافقهما ابن محيصن، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف بضم الكاف مع التنوين أيضا، وافقهم الأعمش، وقرأ أبو عمرو ويعقوب بضم الكاف من غير تنوين على إضافته إلى (خمط) من إضافة الشيء إلى جنسه: كثوب خز؛ أي: ثمر خمط، وافقهما اليزيدي

والحسن، والأكل: الثمر المأكول، والخمط: شجر الأراك، وكلّ شجر مرّ، والأثل: الطرفاء"[175] قال أبو علي: "الأكل مصدر، أكلت أكلا وأكلة فأما: الأكل فهو: المأكول، يدل على ذلك قول الله تعالى: (تؤتي أكلها كل حين)[176] إنّما هو ما يؤكل منها"[177].

فأبو عمرو في هذه القراءة يجيز مجيء عطف البيان نكرة من نكرة على رأي الكوفيين، فخالف البصريين، وهو بصري، وهذه المخالفة تعضد الرأي الذي ذهب إليه إبراهيم السامرائي في قوله: "لقد بدا لي أنّ الاختلاف بين البصريين والكوفيين كالاختلاف بين بصري وبصري، وكوفي وكوفي في بعض الأحيان"[178].

2- قول الله تعالى: (كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ)[179]، قرأها أبو عمرو: (على كل قلبٍ متكبرِ) بتنوين (قلبٍ)، وقرأ الباقون: (على كلِّ قلبِ متكبر) مضافا[180] فقراءة أبي عمرو كما يرى صاحب الإتحاف بقطع كلمة (قلب) عن الإضافة، وجعل التكبر والجبروت صفته؛ إذ هو منبعها، وقراءة الجمهور بغير تنوين "بإضافة قلب إلى ما بعده؛ أي: كل قلب على كل شخص متكبر"[181].

فالواضح من اختيار أبي عمرو النفاذ إلى مدلول اللغة بترك الإضافة التي تعني أنّ "المضاف يتخصص بالمضاف إليه"[182]، واعتماد النعت الذي يكمل منعوته[183]، ويحرره من التبعيّة الدلاليّة، ليتقبل المنعوت أيّة صفة أخرى، فيُقال: كتبت على ورقة فارغة، فيحتمل أنْ تكون قديمة أو جديدة أو ملونة، أمّا قول: كتبت على ورقة نقد، فإنّ المضاف إليه حدّد معنى المضاف، وفي الآية: فإنّ القراءة تجعل الآية تحتمل قلب المتكبر، وقلب الجبار، والقراءة بالإضافة تجعل القلب المقصود هو: قلب كل متكبر[184]، فاختار أبو عمرو النعت لتوسيع المعنى.

3- في قول الله تعالى: (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا)[185]، فقراءة الجمهور دون تنوين، وقراءة أبي عمرو: بالتنوين؛ قال ابن مجاهد: "قال عباس: سألت أبا عمرو، فقرأ: (إنما أنت منذرٌ من) منونا"، وروى غير عباس عن أبي عمرو (منذرُ مَنْ) غير منون، وقرأ الباقون (منذرُ مَنْ) بغير تنوين"[186].

والفرق التركيبي بين القراءتين: أنّ قراءة الجمهور بإضافة (مَنْ) الاسم الموصول إلى (منذر)؛ لأن (منذر) عُرِّيت من التنوين للإضافة، وأمّا قراءة أبي عمرو فعلى قطع الإضافة، فعمل (اسم الفاعل: مُنذِر) عمل فعله المضارع، فالاسم الموصول في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل.

4- قول الله تعالى: (وَقَالُوا لَولا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِنْ رَبِّهِ أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةُ مَا فِي الصُّحُفِ الأُولَى)[187]، قال أبو حيان: "وقرأ الجمهور بإضافة بينة إلى (ما) وفرقة

منهم أبو زيد عن أبي عمرو بالتنوين وما: بدل"[188]. فقراءة الجمهور بإضافة (ما) إلى بينة لأنّ (بينة) عريت من التنوين، أمّا قراءة أبي عمرو (بالتنوين)، فقطعت الإضافة، وجعلت (ما) في التركيب للبدل.

باب العطف:

يكون العطف بأن: يتوسط الحرف بين الاسمين فيشركهما في إعراب واحد؛ نحو: جاءني زيد وعمرو، فالعطف إشراك لاسمين في حكم إعرابي واحد بوساطة حرف العطف، وهو عطف النسق، وعطف البيان " هو التابع الجامد والمُشْبُه للصفة في إيضاح متبوعه، وعدم استقلاله"[189]، نحو: (يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زيتونةٍ)[190]، فقول الله تعالى: (زيتونةٍ) عطف بيان لـ (شجرة)، ويتوسط حرف العطف بين الفعلين فيعطف الثاني على الأول نحو: صام وصلّى.

ويُثير العطف موضوعات عدة، منها: العطف على المحل أو اللفظ[191]، وعلى المعنى[192]، كما يُثير قضية عطف الاسم الظاهر على الضمير[193]، وقد تكون أداة العطف للاستئناف[194].

وهذه الموضوعات وغيرها ممثلة في قراءة أبي عمرو المنفردة، ومنها:

1- قول الله تعالى: (فَنُزُلٌ مِنْ حَمِيمٍ * وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ)[195]، قرأ أبو عمرو (وتصليةِ) بالكسر، بالعطف على (حميم)، وقراءة الجمهور بالعطف على (نزل)[196]، فقراءة الجمهور بعطف المصدر (تصلية) على مصدر (نزل) فاختيار أبي عمرو جاء للمعنى.

2- قول الله تعالى: (هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ)[197]، قال أبو حيان: "قرأ الجعفيّ عن أبي عمرو (و الهدي) بالجر، معطوفا على المسجد الحرام؛ أي: وعن نحر الهدي"(198)، فاختيار أبي عمرو جاء للمعنى.

3- قول الله تعالى: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)(199)، قرأ أبو عمرو (وشركاؤكم) بالرفع[200]، وتوجيهه بعطف الاسم (شركاء) على الضمير المرفوع (وا) المتصل بالفعل (أجمع)، قال الفراء: "وقد قرأها (وشركاؤكم) بالرفع، وإنّما الشركاء ههُنا آلهتهم، كأنه قال: أجمعوا أمركم أنتم وشركاؤكم، ولست أشتهيه، لخلافه للكتاب؛ لأن المعنى فيه ضعيف؛ لأن الآلهة لا تعمل ولا تجمع"(201)، وأجاز عطف الاسم الظاهر على الضمير ابنُ جني في المحتسب للفصل بـ (أمركم)[202]. فيرى أبو عمرو في هذا الاختيار جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير.

4- قول الله تعالى: (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)[203]، قرأ أبو عمرو (البحرَ) بالنصب معطوفا على اسم (أنّ)، قال الفراء: "ولو نصبته كان صوابا"[204]، وقال الزمخشري: "وبالرفع عطفا على محل أنّ ومعمولها... أو على الابتداء، والواو للحال"[205]. فيرى أبو عمرو أنّ (الواو) للعطف، فعطف (البحر) على اسم إن، وهو الاسم الموصول (ما)، فقراءة أبي عمرو بالعطف على اسم إنّ جاءت على الأصل.

5- قول الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)[206]، قرأها أبو عمرو: (وملائكتُه) بالرفع عطفا على موضع اسم إنّ، وذكر النحاس رأي علي بن سليمان[207] يقول: "التقدير في الآية: إنّ الله (جلّ وعزّ) يصلي على النبي، وملائكته يصلون على النبي "صلى الله عليه وسلم"، ثمّ حُذفت من الأول لدلالة الثاني. والذي قاله حسن. ولقد قال بعض أهل النظر في قراءة مَن قرأ: إنّ الله وملائكتَه، بالنصب مثال ما قال علي بن سليمان في الرفع؛ قال: لأنّ يصلون إنّما هو للملائكة خاصة؛ لأنه لا يجوز أنْ يجتمع ضمير لغير الله (جلّ وعزّ) مع الله إجلالا له وتعظيما"[208]، وجاء في مجالس العلماء أنّ: أمير البصرة قرأها بالرفع و" استحيا أنْ يرجع، ثمّ أرسل إلى النحويين، فقال: احتالوا لي، فقالوا: عطفت (وملائكته) على موضع الله، وموضعه رفع، فأجازهم، ولم تزل قراءته حتى مات، وكره أنْ يرجع عنها، فيقال: لحن الأمير"[209]، والأرجح أنّ القراءة (بالرفع) جاءت تنزيها (لله) تعالى؛ لأنّ العطف يعني المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه.

6- قول الله تعالى: (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ)[210]، قال مكي القيسي: "وكلّهم رفع الفعل [يقول] إلا أبا عمرو فإنّه نصبه"[211]، وجاء في الكشاف: "وقرئ بالنصب عطفا على (أن يأتي)[212]، وبالرفع على أنه كلام مبتدأ"[213]، فالقراءة بالرفع على الاستئناف، وبالنصب عطفا على (أنْ يأتي)، فأبو عمرو مال إلى العطف ليربط بين الفعلين في السياق.

7- قول الله تعالى: (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ)[214] قرأ أبو عمرو (الخوفَ) بالنصب عطفها على لباس؛ أي: أذاقها لباس الجوع وأذاقها الخوف، وقراءة الجمهور بالجر عطفا على الجوع(215)؛ أي أذاقها لباس الجوع ولباس الخوف، وجاء عدول أبي عمرو عن الجر إلى العطف، ليقوّي المعنى بالفعل (أذاق) بظهور عمله بالعطف.

8- قول الله تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ)[216]، قرأها أبو عمرو بن العلاء (والطيرُ) بالرفع في رواية عبد الوارث عنه[217]، وقراءة الجمهور بالنصب، قال أبو حيان: "وقرئ (والطيرَ) بالنصب عطفا على موضع (يا جبال)، وبالرفع عطفا على لفظ يا جبال"[218]. ويبدو أنّ قراءة الجمهور فرّقت بين المنادى النكرة المقصودة (جبال) الذي حقه البناء على الضم، ونداء المعرف (الطير)، فجاء منصوبا على أصل باب النداء. وأجاز أبو عمرو عطف المعرّف بأل (الطير) على المنادى النكرة المقصودة (يا جبالُ).

9- قول الله تعالى: (قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ* وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)[219]، قال ابن جني: "وورويت عن أبي عمرو: (ويتوبَ اللهُ) بالنصب، قال أبو الفتح: إذا نصب فالتوبة داخلة في جواب الشرط معنى، وإذا رفع كقراءة الجماعة... فهو استئناف... والوجه قراءة الجماعة على الاستئناف"[220]، قال العكبري: "وقرئ بالنصب على إضمار أنْ"[221]، فالواو في قراءة أبي عمرو للعطف، وفي قراءة الجمهور للاستئناف، فالمعنى قاد اختيار أبي عمرو إلى إدخال (يتوب الله) في جواب الطلب على المعنى؛ المفهوم من فعل الأمر (قاتلوهم)، والنصب بأنّ المضمرة.

10- قول الله تعالى: (إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ)[222]، قرأها أبو عمرو: (ويُخرجُ) مرفوعة الجيم، قال أبو الفتح: "هو على القطع تقديره: (إنْ يسألكموها فيُحفِكم تبخلوا) ثم تمّ الكلام هنا، ثم استأنف فقال: "وهو (يخرج أضغانكم) على كل حال؛ أي: هذا مما يصح منه، فاحذروه أنْ يتمّ منه عليكم، فهو راجع بالمعنى إلى معنى الجزم"[223]، فالواو جعلها ابن جني للاستئناف، وقدّر محذوفا قبل الفعل (يخرج)، تقديره: وهو يخرج، فصارت الجملة اسمية، ثمّ عقب بأنّه لا يُخرجها عن معنى الجزم، ويبدو أنّ المعنى يتطلب عدم الربط بين الجملتين؛ جملة الشرط وجملة (يخرج أضغانكم)، وأنْ تكون الواو للاستئناف على قراءة أبي عمرو.

11- قول الله تعالى: (ربِّ لولا أخرتني إلى أجلٍ قريب فأصدقَ وأكنْ من الصالحين)[224]، قرأها أبو عمرو: (وأكونَ) بإثبات الواو، والجمهور بجزم النون وحذف الواو[225]؛ قال البنّاء: "فأبو عمرو بالواو بعد الكاف، ونصب النون عطفا على فأصدق المنصوب بأنّ بعد جواب التمني، وهو لولا أخرتني"[226]، فأبو عمرو أثر عطف (أكون) على (أصدق) الواقعة منصوبة في جواب (لولا)

التـــي تفـــيد التمني، فالعطف على اللفظ أولى عند أبي عمرو من العطف على الموضع في هذه الآية.

باب البَدَل:

البدل "هو: التابع المقصود بالنسبة، بلا واسطة"[227]، وهو على أربعة أقسام: بدل الكل من الكل نحو: جاء أخوك زيد. وبدل البعض من الكل نحو: قرأت الكتاب نصفه. والثالث بدل الاشتمال، نحو: أعجبني زيد خلقُه، والرابع بدل الإضراب نحو: جاء محمدٌ زيدٌ: فالمقصود جاء زيدٌ، ويبدل الفعل من الفعل، نحو: مَنْ يجتهد يَفُزْ، يأخذْ جائزة، فجملة يأخذ في محل جزم؛ لأنها بدل من يَفُز إذا كان المتكلم يريد قول: يَفُز، ويبدل الاسم الظاهر من الضمير الغائب نحو: زرته خالدا، والاسم الظاهر يبدل من الضمير الحاضر إذا أفاد الإحاطة، نحو قوله تعالى: (تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا) فالاسم (أولنا) بدل من (نا) الضمير المجرور باللام، ويمتنع البدل، نحو: رأيتك زيدا؛ أي: الاسم الظاهر (زيد) من الضمير المخاطب (الكاف) المتصل بالفعل رأيت[228].

وجاءت قضايا للبدل في قراءة أبي عمرو المنفردة، منها:

1- قـــول الله تعالـــى: (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)[229]، وجاء في المحتسب: "ومن ذلـــك قراءة الحسن وابن أبي إسحاق والأشهب ورُويت عن أبي عمرو: (أُمتُكم أمةٌ واحدةٌ)، قال أبو الفتح: تكون (أمةٌ واحدةٌ) بدلا من أمتكم. كقولك زيد أخوك رجـــل صـــالح حتى كأنه قال: أخوك رجل صالح"(230). فأمة بدل من أمتكم وجـــاز إبـــدال النكرة (أمة) من المعرفة (أمتكم) لأنها جاءت موصوفة (بواحدة)[231]، فالجملـــة: إن هـــذه أمتكم معادلة لجملة: هذه أمة واحدٌ. فيجيز أبو عمرو بدل (أمّة) النكرة من (أمتكم) المعرفة بالإضافة.

2- قول الله تعالى: (وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ بَيِّنَاتٍ مِنْ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ)[232]، قرأها أبو عمرو: (شـــهرَ) بالنصب، ذكر الزمخشري في الكشاف: "وقرئ بالنصب على صوموا شـــهر رمـــضان أو علـــى الإبدال من (أياما معدودات)"[233]، ويرى أبو حيان نصب شهر "على إضمار فعل تقديره: صوموا شهر رمضان، وجوزوا فيه أن يكون بدلا من قوله: (أياما معدودات) قاله الأخفش[234] والرمانيّ[235]، وفيه بُعد لكثرة الفصل"[236] فأجاز أبو عمرو البدل على الرغم من كثرة الفصل.

3- قـــول الله تعالـــى: (وَلَقَـــدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ)[237]، قرأ أبو عمرو (ظنُّه) بالـــرفع، ووجهـــها أبـــو حيان بأنّ (ظن) بدل اشتمال من (إبليس)، والهاء في (ظنه) تعود على المبدل منه وهو (إبليس)[238].

و أصـــل الجملة من الناحية التركيبية: صدق ظنُّ إبليس عليهم، ثم جرى تغيير الترتيب؛ بتقديم الجار والمجرور ليكون بعد المسند وقبل المسند إليه: (صدق عليهم إبلـــيس ظنُّه) ثم تقديم المضاف إليه في الأصل (إبليس)، وجعله مسندا إليه، وتأخير (ظـــنُ) علـــى الـــبدل من إبليس، وربطهما بالعائد الضمير، وهو (الهاء)، فمال أبو عمـــرو إلى رفع (ظنُّه) بدلا من، إبليس لوجود رابط بين البدل والمبدل منه، وهو الضمير المتصل في (ظنّ) العائد على إبليس.

4- قـــول الله تعالى: (ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إلا قَلِيلا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ)[239] قرأ أبو عمرو (قلـــيلٌ): بالـــرفع، قال العكبريّ: "النصب على الاستثناء المتصل، وهو الوجه، وقـــرئ بالرفع شاذا، ووجهه أنْ يكون بفعل محذوف كأنّه قال: امتنع قليل، ولا يجـــوز أنْ يكون بدلا لأنّ المعنى يصير: ثم تولى قليل، ويجوز أنْ يكون مبتدأ والخبـــر محـــذوف؛ أي إلا قلـــيل منكم لم يتولَّ، كما قالوا: ما مررت بأحد إلا ورجـــل مـــن بنـــي تميم خير منه، ويجوز أنْ يكون توكيدا للضمير المرفوع المـــستثنى منه، وسيبويه وأصحابه يسمونه نعتا ووصفا"[240]، فقراءة الجمهور بالنصب على لهجة الحجـــاز وقراءة أبي عمرو بالرفع على لهجة تميم، وذهب (الراجحـــيّ) إلـــى أنّ الحالة تمثّل تطورا لغويا في لهجة الحجازيين، وحافظت لهجة تميم على الأصل بالرفع[241].

باب حروف المعاني:

تُثير قراءة أبي عمرو المنفردة قضايا في حروف المعاني منها:

1- قـــول الله تعالـــى: (إنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[242]، قرأها أبو عمرو وحده: "إنّ هذين لساحران"[243]. فقراءة الجمهور (إنْ) بتخفيف النون ورفع (هذان) على الابتداء لـــبطلان عمل (إنْ) لاقتران الخبر باللام، وقراءة أبي عمرو (إنّ) مشددة النون و(هذين)، بالياء لأنّها اسم، وفيها قراءات غيرهـــما[244].

وذكر (البنّاء) في الإتحاف أوجه إعرابها في قراءة الجمهور: "الوجه الأول: أنْ تكـــون: إن بمعنـــى: نعـــم، وهذان: مبتدأ، ولساحران: خبرها، وردت لأنّ اللام لا تـــدخل علـــى الخبـــر. الوجه الثاني: اسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة: (هذان لـــساحران) خبـــرها. الثالث: أنّ (هذان) اسمها، على لغة من أجرى المثنى بالألف دائما، واختاره أبو حيان، وهو مذهب سيبويه"[245]، ولغةُ لزوم الألف والنون مطلقا تُنـــسبُ إلى قبائل (كنانية) كثيرة، منها: بلحارث، وبلعنبر ابن كعب، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وخثعم، وهمدان، ومراد، وعذرة[246].

وقراءة أبي عمرو بإعمال (إنّ) فنصبت (هذين) اسما لها، و(لساحران) خبرها،

قال البنّاء: "واستشكلت من حيث خط المصحف، وذلك أنّ (هذين) رسم بغير ألف ولا ياء، ولا يُرد بهذا على أبي عمرو، وكم جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة به وتواترها، وحيث ثبت تواتر القراءة، فلا يلتفت لطعن الطاعن فيها"[247].

ويرى العُكبري أنّ دخول اللام على الخبر (لساحران) يُضعّف الرأيين الأول والثاني من قول صاحب الإتحاف، وينسب رأيا للزجاج في توجيهها بتقدير محذوف، وهو قوله: "التقدير: لهما ساحران فحذف المبتدأ"[248]، وأرى أنّ تعدد قراءات الآية لم يخرجها عن دلالتها، فأثر أبو عمرو أنْ يقرأ الآية بإعمال (إنّ) على الأصل، فخالف رأي الكوفيين والبصريين القائل بأنّ اللام المزحلقة لا تقع في خبر إنّ، فإن وقعت كانت اللام زائدة، وأجاز ابن مالك في الألفية مجيء لام الابتداء في الخبر[249].

2- ويظهر رأي أبي عمرو في (ما) الحجازية في قراءته لقول الله تعالى: (وقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلا مَلَكٌ كَرِيمٌ)[250]، قرأها أبو عمرو: (ما هذا بشرى) قال أبو حيان: "قال صاحب اللوامح: فيحتمل أن يكون معناه بمبيع أو بمشري؛ أي: ليس هذا مما يشترى، ويجوز أن يكون ليس بثمن، كأنه قال: هو أرفع من أن يجري عليه شيء من هذه الأشياء، فالشراء هو: مصدر أُقيم مقام المفعول به، وتابعهما عبد الوارث عن أبي عمرو على ذلك، وزاد عليهما: (إلا ملِك) بكسر اللام، واحد الملوك"[251].

وتأتي (ما) النافية في اللهجات العربية في صورتين تركيبيتين هما: ما الحجازية وما التميمية؛ يقول ابن هشام " إنْ دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون، والتهاميون، والنجديون عمل ليس بشروط معروفة نحو: (ما هذا بشرا)[252]، (ما هنّ أمهاتهم)[253]، وعن عاصم أنّه رفع (أمهاتهم) على التميمية"[254]، وجاء في البحر المحيط أنّ لهجة الحجازيين في (ما) بجر خبرها بباء زائدة، وكانت لهجتهم القديمة بالنصب دون جرّ[255]، وجاء القرآن باللغتين.

ويمكن بهذا رصد ثلاثة أضرب لـ (ما) الحرفيّة، الأول: ما التميمية، والثاني: ما الحجازية القديمة، والثالث: ما الحجازية المتأخرة. فالقراءة على قول صاحب اللوامح: (ما هذا بشرى) جاءت على (ما) الحجازية المتأخرة؛ التي تجر خبر (ما) بالباء الزائدة، وقراءة الجمهور: (ما هذا بشرا) جاءت على (ما) الحجازية القديمة التي يأتي خبرها منصوبا.

باب الممنوع من الصرف:

صرفُ الاسم في العربية هو: تنوينه للدلالة على تمكنه من العلميّة فيقال: جاء زيــدٌ، رأيت زيدًا، سلمت على زيدٍ، ويكتفى بحركة واحدة عند الإضافة، نحو: زيدُ بن عمرو[256].

ويمــنع الاســم مــن التنوين إذا " توافرت فيه علتان من تسع، أو علة تقوم مقام علتين"[257]، منها: العُجْمَة نحو: إبراهيم، والتأنيث نحو: معاوية، وفاطمة، وأن يكون على زنة الفعل نحو: أحمد، ويزيد، أو يكون على وزن فُعَل المأخوذ من فاعل، نحو: عُمر، وزُحل، أو أنْ يكون على صيغة منتهى الجموع نحو: مفاتيح[258].

وقــد خالف أبو عمرو في قراءته المنفردة القراء السبعة بصرفه كلمة (طُوىً) في قول الله تعالى: (إِنَّكَ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ طُوًى)[259]، قال الطوسيّ: "طِوَى: بكسر الطــاء، غيــر مصروف، أبو زيد[260] عن أبي عمرو"[261]، قال ابن زنجلة: "قال الــزجّاج[262]: فمن لم ينون ترك صرفه من وجهين أحدهما: أن يكون معدولا عن: (طــاو)، فيــصير مثل: عُمَر المعدول عن: عَامِر، فلا ينصرف كما لا ينصرف، والــوجه الآخر: أن يكون اسما (للبقعة) كما قال عز وجل: (فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنْ الــشَّجَرَةِ)[263]، ومَــنْ نوَّنَهُ " فهو اسم الوادي، وهو مذكر، سُمي بمذكر على فُعَل، مثل: حُطَم"[264].

فأبــو عمرو منع (طِوى) من الصرف؛ للتأنيث؛ لأنّه يرى أنّ الكلمة تدل على (الــبقعة)، ولا يرى أنّها تدل على مذكر، كما ذهب الجمهور، فالتقدير المبني على فهمه للآية قاده إلى هذا الاختيار.

باب فتح همزة (إن) وكسرها:

تذكر كتب النّحو[265] لهمزة إنّ ثلاثة أحوال: وجوب فتح الهمزة، ووجوب كسر الهمزة، وجواز فتح الهمزة، وكسرها.

وجاءت قضايا في باب فتح همزة (إن) وكسرها في قراءة أبي عمرو المنفردة، منها:

1- قــول الله تعالى: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)[266]، قرأ أبو عمرو (أنّ) بفــتح الهمــزة[267]. قال العكبريّ: "الجمهور على كسر (إنّ) من أجل اللام، وقــرئ بفتحها على تقدير زيادة اللام، ومثله قراءة سعيد بن جبير رضي الله تعالى عــنه إلا أنهــم لــيأكلون الطعام بالفتح"[268]، يرى العكبريّ في توجيهه لقراءة أبي عمرو أنّ اللام زائدة، ويقول ابن عقيل في شرح الألفية: "يجوز دخول لام الابتداء

علـــى خبـــر إنّ المكسورة نحو: إنّ زيدا لقائم"[269]، فقراءة أبي عمرو بفتح همزة (إنّ) علـــى الـــرغم مـــن وجود ما يشعر بالقسم، وهو (لعمرك)، واقتران خبر إنّ باللام، فيها مخالفة صريحة لقواعد البصريين والكوفيين.

2- قـــول الله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ)[270]، قـــرأ أبو عمرو (إنّه مَنْ) و(فإنّه مَنْ)، بكسر همزة (إنّ) في كل منهما، فقراءة أبـــي عمرو "على إضمار (قيل)، أو على أنّ (كُتب) بمعنى: قيل"[271]، وقراءة الجمهور لقول الله تعالى: (أنّه) هي وما عملت فيه في موضع رفع بـــ (كُتب)، وقـــد أوجـــب السيوطي فتح همزة – إنّ – إذا وقعت نائب فاعل[272]، ومجيء الجملـــة فـــاعلا أو نائـــب فاعل، غير جائز عند البصريين[273]، ويقرأ (كتبَ) بالفتح؛ أي: كتب الله، فيكون في موضع نصب، (و مَنْ تولاه) في موضع رفع بالابـــتداء. وتوجـــيه أبي حيان لهذه القراءة بتأويل محذوف تقديره (قيل)[274]، فقـــراءة أبي عمرو هذه، تعني مجيء جملة المصدر (إنّه مَنْ يتولاه) في موقع الـــنائب عن الفاعل للفعل كُتِب، وهي مخالفة صريحة للبصريين، وتأييد لرأي الكوفيين.

3- قـــول الله تعالـــى: (وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الـــرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي)[275]، قرأ أبو عمرو (وأنّ ربَّكم)[276]، قال أبـــو حـــيان: "و المصدر المُنسبك منها في موضع خبر مبتدأ محذوف تقديره: والأمـــر أنّ ربكـــم الرحمن، فهو من عطف جملة على جملة، وقدّره أبو حاتم: ولأنّ ربكـــم الـــرحمن"، وذكـــر قراءة بفتح همزتي (أنّما) و(أنّ) في الآية ولم ينـــسبهما لأحـــد وخرجهما بأنّها على "لغة سُليم الذين يفتحون الهمزة بعد القول مطلقا"[277]، فقراءة أبي عمرو وافقت لهجة عربيّة، وقراءته تسير وفقا لمنهجه في الميل إلى القراءة التي فيها توكيد للمعنى بالجملة بعد الجملة.

4- قول الله تعالى: (فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ)[278] قرأ أبو عمرو: (فإن) بالكسرة[279]، قال أبـــو حـــيان: "ووجهه في العربيّة قويّ؛ لأن الفاء تقتضي الاستئناف، والكسر مخـــتار لأنّه لا يحتاج إلى إضمار، بخلاف الفتح "، ثم يقول: "وعلى هذا يجوز في (أنْ) بعد (فاء) الجزاء وجهان: الفـــتح والكسر؛ ذلك لأنّ كينـــونة النار له خالـــدا فيها هو الهوان العظيم"[280]، فاختيار أبي عمرو لقراءة كسر همزة (إنّ) جاء لوجود الفاء التي تفيد الاستئناف في التركيب.

أثر المدّ في التركيب:

المـــدّ ظاهرة صوتية[281]، قد تؤثر في التركيب والدلالة، ففي قول الله تعالى: (مَـــا جِئْـــتُمْ بِهِ السِّحْرُ)[282]، قرأها أبو عمرو[283]: (ما جئتم به آلسحر) بالمدّ، قال

الطبري: "واختلف القرأة في قراءة ذلك، فقرأته عامة قرأة الحجاز والعراق: (ما جئتم به السحر) على وجه الخبر من موسى عن الذي جاءت به سحرة فرعون، أنّه سحر. كأنّ معنى الكلام على تأويلهم: قال موسى: الذي جئتم به، أيها السحرة، هو السحر. وقرأ ذلك مجاهد، وبعض المدنيين والبصريين: (ما جئتم به السحر) على وجه الاستفهام من موسى إلى السحرة عما جاءوا به: أسحر هو أم غيره"[284]. قال القرطبي وفي قراءة الجمهور: "تكون ما في موضع رفع بالابتداء، والخبر جئتم به والتقدير: أي شيء جئتم به، على التوبيخ والتصغير لما جاءوا به من السحر. وقراءة أبي عمرو (آلسحر) على الاستفهام؛ على إضمار مبتدأ والتقدير أهو السحر. ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، التقدير: السحر جئتم به. ولا تكون ما على قراءة من استفهم بمعنى الذي؛ إذ لا خبر لها"[285].

فالقراءة بالمدّ أحدثت تغييرا في التركيب أدّى إلى تغيير دلالي، فاختيار أبي عمرو قراءة المدّ جاء لإظهار صيغة الاستفهام التي تفيد التوبيخ دون تقدير لمحذوف.

التسكين والإعراب:

لم ينكر النحاة التسكين الذي يأتي في وسط الكلمة نحو: (كِتْف وعَضْد)؛ لأنها لا تغير حركة الإعراب، وقد تباينت موقف النحاة من إدغام المتماثلين في كلمتين نحو قول الله تعالى: (شَهْرُ رَمَضَانَ)[286]، وإدغام المتقاربين نحو: (لاريبَ فيه)[287]، وما يحدث في نحو قول الله تعالى: (خلقكم)[288]؛ بين مُخَطّئ وملتمس عذرا؛ لأنّها تسقط حركة الإعراب؛ فسيبويه[289] التمس لهذه الظاهرة توجيها بأنْ جعلها اختلاسا، على أنّه لا ينكر (الإسكان) فهي لهجة عربية، فأنشد بيت امرئ القيس:

فاليَومَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْمَا مِنَ اللهِ ولا وَاغِلِ[290]

أما (ابن جني) فخطّأ القراء، وحاول الاعتذار عنهم بقوله: "لم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، ولكن أتوا من ضعف دراية"[291].

إنّ إسقاط الحركة الإعرابية ظاهرة لغوية، وثّقتها قراءة أبي عمرو، ووثّقها الشعر الجاهلي، وهي ظاهرة لغوية شائعة في اللهجات العربية المعاصرة " وهو ما آلت إليه حالة اللغات الساميّة الأخرى، التي انتهت بها مسيرة التاريخ الطويل إلى إهمال الحركة الإعرابيّة، وإلغائها بصورة شبه كاملة"[292]. والتردد الذي شاب موقف النحاة من تسكين حركة الإعراب، يرجع إلى (المعياريّة) التي حاولوا إسقاطها على بعض ظواهر اللغة؛ يقول الدكتور تمام حسّان: "وكان النحو سهلا

هيـنا، فجعله النحاة فلسفة وقضايا معيارية منطقية أيضا"[293]؛ إذْ يكفي النحوي أنْ يـصف ظاهـرة إسـقاط حـركة الإعراب بدون الحكم بالخطأ أو الصواب على مـستخدمها؛ لأنّهـا ظاهـرة منتشرة في القراءات القرآنية، والشعر العربي القديم، واللهجـات القديمـة والمعاصرة، وهي ظاهرة صوتيّة محضة، تهدف إلى تخفيف الجهد عن أعضاء النطق، وفقا لقوانين التطور الصوتي.

النتائج:

هـذا البحث تحليل نحويّ لقراءة أبي عمرو المنفردة عن سائر قراءات القرّاء الـسبعة، وقد تبيّن في التمهيد أنّ أبا عمرو بن العلاء من وجهاء (تميم)، تلقى العلم علـى عـدد كبير من الشيوخ فى أثناء تنقله بين حواضر علمية آنذاك منها: مكة، والمدينة، والبصرة، والبادية، وتنوعت نشاطاته العلميّة، واشتهر في الرواية، وعلوم اللغة والقراءات القرآنية، وكان حجّة وثقة.

وتكتسب قراءة أبي عمرو أهمية خاصة؛ لأنه شارك العلماء في حركة التقعيد للغة.

وقـد توصّل إلى عدد من آراء أبي عمرو اللغويّة في المستوى النحويّ، وفيها مخالفـة – أحـيانا– لنتائج الدراسات اللغوية السابقة التي تناولت قراءة أبي عمرو المشتركة، وهو أمر منطقيّ؛ لأن القراءات المنفردة لأبي عمرو أو لغيره، تدل على آراء لغوية خاصّة.

ولعل من أهمّ النتائج:

* مال إلى تكوين جملة بعد جملة، بالقطع عن النعت، أو الحال، أو المفعول به.
* اخـتار تركيب المبني للفاعل إذا كان الفاعل محددا، وتركيب المبني للمفعول إذا كان الفاعل غير محدد.
* تأثّر الاختيار بالمعنى، وكان عند أبي عمرو أولى من اللفظ أحيانا.
* تأثّر الاختيار بجهة الخطاب الواردة في السياق.
* أجاز العطف على المعنى والمحل واللفظ.
* خالـف البـصريين في إجازة مجيء شبه الجملة خبرا، وأجاز مجيء المصدر نائب فاعل، وأجاز إبدال الضمير من الاسم.
* ظهـرت فـي اختـياراته المنفردة تراكيب أصيلة سابقة لمرحلة التطور اللغويّ، منها قراءته قول الله تعالى: (ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إلا قَلِيلا مِنْكُمْ)(294)؛برفع (قليل) على لهجة تميم.
* وتبيّن أنّ ظاهرة تسكين الحركة الإعرابيّة ليست جرأة من أبي عمرو على اللغة، ولكنّها اتّجاه تطوريّ، وصلت إليه اللغات الساميّة.

وتوصّل البحث إلى أنّ المدارس النحويّة لم تكن واضحة المعالم؛ إذ اختار أبو عمرو قراءات خالف فيها رأي البصريين أحيانا، ووافق الكوفيين، وخالف الإجماع في قراءات أخرى.

وتبيّن أنَّ شخصية أبي عمرو بن العلاء اللغويّ تختلف عن شخصية أبي عمرو القارئ؛ يقول زهير غازي زاهد: "إنّ منهجه كان يتردد بين منهجي القراء المعتمد على الأداء والنقل، ومنهج النحويين المعتمد على القياس وطرد القواعد"(295)، وهو حكم على منهج أبي عمرو في قراءته المشتركة والمنفردة، ومنهجه في التقعيد للغة، وقد وضّح أبو عمرو منهجه في الاجتهاد اللغويّ؛ جاء في طبقات الزبيدي: "قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو: أخبرني عمّا وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟، فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"(296)، ولكنّ منهج أبي عمرو في القراءات التي انفرد بها مغاير لمنهجه في التقعيد للغة؛ فلم يأخذ بالأكثر، كما قال أبو عمرو عن منهجه في التقعيد للغة، ولم ينقل القراءة بالمعنى المطلق للكلمة، كما قرّر زهير غازي زاهد، وإنّما اختار قراءته من قراءات متعددة، ولعلّ الأمر يتّضح بعد تَعَرُّف كيفية نشوء القراءة؛ فهي تبدأ اختيارا شخصيا، ثم يأخذ بهذا الاختيار مَنْ حوله، ثمّ تتسع الدائرة شيئا فشيئا حتى تصبح قراءة عامة. ويبدو أنّ أبا عمرو عندما وضع القاعدة النحوية كان يدرك أنّ عمله عام، لذا يأخذ بالظاهرة العامّة، وكان عندما يختار قراءة يختارها لنفسه، يتحرر من المسئولية العامّة، ويُرضي فيها قُدراته اللغويّة.

الهوامش:

1- معجم الدراسات القرآنية، ص 465.

2- الفهرست، ص52.

3- تفسير الطبري 30/1.

4- أبو عمرو بن العلاء اللغوي والنحوي ومكانته العلمية، ص 148.

5- تقول الصفار: "إنّ عملي في هذا المعجم هو تسجيل كل ما أعثر عليه من أسماء المؤلفين في واحد من العلوم القرآنية، سواء كان مؤلفه قديما أو حديثا". معجم الدراسات القرآنية، ص4.

6- من مصادر دراسته:

- الفهرست، ص46.
- طبقات النحويين واللغويين، ص35 -40.
- أخبار النحويين البصريين، ص46-48.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص15.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج3/ 466-469.
- تهذيب سير أعلام النبلاء، ج241/1.
- غاية النهاية، ج1/ 288-292.
- تهذيب التهذيب، ج160/12-162.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2/ 231-232.

7- التبصرة في القراءات، ص 32.

8- ابن عامر: هو عبد الله بن عامر اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة وأحد السبعة، عرض على أبي الدرداء، والمغيرة، صاحب عثمان بن عفان (ت 118هـ)، (غاية النهاية، ج423/1).

9- عبد الله بن كثير بن عمرو بن هرمز أحد القراء السبعة إمام أهل مكة في القراءة؛ أحد السبعة، روى عنه القسط وإسماعيل بن مسلم وعيسى وأبو عمرو، وغيرهم (45-120هـ)، (غاية النهاية، ج443/1).

10- عاصم بن أبي النجود الأسدي، الكوفي، أحد السبعة؛ عرض على زر بن حبيش، والسلمي، والشيباني، وأخذ عنه حفص، وحماد بن سلمة، وغيرهما (ت127هـ)، (غاية النهاية، ج1/ 346).

11- أبو عمرو بن العلاء، موضوع هذا البحث.

12- حمزة هو: حمزة الزيات هو حمزة بن حبيب بن عمارة، الكوفي التيمي، الزيات، أحد القراء السبعة (80-156 هـ)، (غاية النهاية - غاية النهاية في طبقات القراء).

13- نافع هو: ابن عبد الرحمن بن أبى نعيم، الليثى، من أصبهان، أحد السبعة (ت 169هـ)، (غاية النهاية، ج330/2).

14- الكسائي هو: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء هو أحد القراء السبعة (ت 189 هـ)، (غاية النهاية، ج535/1).

15- تهذيب سير أعلام النبلاء، ج241/1.

16- السبعة في القراءات، ص 83.

17- نفسه، ص 81.

18- بغية الوعاة، ج 2 / 231.

19- البحر المحيط، ج 493/8.

20- أبو عمرو بن العلاء -جهوده في القراءة والنحو، ص33-36، وانظر: عبدالله الأسطى ص 208.

21- حجة القراءات، ص 54.

22- سراج القارئ المبتدئ، ص 10-11.

23- أبو عمر الدوريّ: هو حفص بن عمر الدوري، كان ضريرا، روى حرف أبي عمرو عن طريق اليزيدي، وروى حرف الكسائي، قال عنه ابن الجزري: (إنّه ثقة، ضابط كبير). توفي سنة 246هـ، (غاية النهاية، ج255/1، و النشر، ج134/1).

24- أبو شعيب السوسيّ: هو صالح بن زياد السوسيّ، روى حرف أبي عمرو عن طريق اليزيدي، ولم يخلطه بغيره، توفي بالرقة سنة (361) هـ، (غاية النهاية، ج332/1-333).

25- اليزيديّ: أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي المقرئ، النحوي، كان مؤدب المأمون، وكان جاراً لأبي عمرو، لازمه، وأخذ عنه في اللغة، والغريب، والنحو، والقراءة، وكان من أضبط القراء، وهو ثقة، صدوق، وكان أبو عمرو يدنيه لذكائه. خالف اليزيدي أبا عمرو في حروف يسيرة، توفي 202هـ (أخبار النحويين البصريين، السيرافي 56. وغاية النهاية، ص 375-377. وبغية الوعاة، ج340/2).

26- بغية الوعاة، ج2/ 232.

27- آل عمران 3/ 154.

28- الإتحاف، ص 180.

29- البحر المحيط، ج 3/ 88.

30- الكشف عن وجوه القراءات، ج361/1.

31- الإتحاف، ص 181.

32- الكتاب، ج88/2-89.

33- شرح ابن عقيل، ج244/1.

34- كتاب الرد على النحاة، ص87.

35- شرح ابن عقيل ج211/1.

36- البقرة 219/2.

37- السبعة في القراءات، 182، والكشف، للقيسي ج292/1.

38- المؤمنون 23/الآيات 84-89. قال الله تعالى (قُلْ لِمَن الأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (84) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفلا تَذَكَّرُونَ (85) قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (86) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفلا تَتَّقُونَ (87) قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (88) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ (89))

39- السبعة في القراءات، ص 447.

40- إملاء ما منَّ به الرحمن، ج151/2.

41- يحيى بن وثاب الأسدي، الكوفي، تابعي، روى عن ابن عمر وعباس (ت 103هـ)، (غاية النهاية،ج380/2).

42- أبو الأشهب هو: جعفر بن حيان العطاردي الحذاء قرأ على رجاء العطاردي، وقرأ عليه يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت 165هـ)، (غاية النهاية، ج192/1).

43- البحر المحيط، ج418/6.

44- الأنبياء، 92/21.

45- هو أبو عمرو مسكين بن عبدالعزيز المصري، صاحب الإمام مالك، روى عن نافع بن نعيم، (غاية النهاية، ج296/2).

46- شريح بن يزيد أبو حيوة الحضرمي. الحمصي، صاحب قراءة شاذة، ومقرئ الشام، روى القراءة عن أبي البرهم والكسائي، (ت 203هـ)، (غاية النهاية، ج325/1).

47- أبو إسماعيل، إبراهيم بن أبي عبلة، الشامي، الدمشقي، أخذ القراءة عن أم الدرداء الصغرى ووائلة ابن الأسقع (ت151)(غاية النهاية، ج19/1).

48- الزعفراني هو: الحسين بن مالك مقرئ شهير، له اختيار في القراءة (غاية النهاية، ج1/ 561).

49- البحر المحيط، ج 337/6.

50- شرح ابن عقيل، 257/1.

51- المحتسب، ج198/2. ومثل هذه القراءة، رفع كلمة (الحق) في قول الله تعالى (هنالك الولاية لله الحق) الكهف 18/18. نسبها ابن جني " للحسن ". وقرأ قول الله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ فاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلائِكَةِ رُسُلا) (فاطر 1/35)، قرأها أبو عمرو: و(جاعلُ) بالرفع. قال ابن جني في المحتسب: "فهذا على قولك: هو جاعل الملائكة" (المحتسب، ج2/ 198)، وهي خارج البحث؛ لأنها مشتركة مع (الكسائي)، (انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص 391).

52- مريم 19/60-61.

53- البحر المحيط، ج 201/6.

54- همع الهوامع، ج 216/5.

55- الإملاء، ج115/2.

56- المحتسب، ج198/2.

57- طه 20 / 80.

58- منها: الأعراف 142/7، السبعة في القراءات، ص 422.

59- حجة القراءات، ص 96.

60- شذا العرف، ص 38.

61- الكشف للقيسي، 239/1

62- البقرة، 2/ 205.

63- أبو سلمة، البصري عرض القراءة عن عاصم وابن كثير (ت167هـ)، (غاية النهاية، ج258/1)

64- عبد الوارث هو: عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان البصري، روى عن أبي عمرو (102-180هـ)، (غاية النهاية، ج478/1).

65- أبوعبدالله محمد بن جعفر القيرواني، له شرح المقصورة والجامع في اللغة، وما أخذ على المتنبي، (ت412)

66- البحر المحيط، ج116/2، فالقراءة على قول (المهدوي) تدخل في البحث.

67- التوبة، 9/ 118.

68- زر بن حبيش الأسدي الكوفي، عرض على ابن مسعود وعثمان وعلي وعرض عليه عاصم والأعمش (ت82هـ)، (غاية النهاية، ج294/1).

69- أبو عـثمان البصري، روى عن الحسن البصري، وهو رأس المعتزلة (ت144هـ)، (غاية النهاية، ج602/1).

70- المحتسب، ج305/1.

71- لسان العرب، مادة: خلف.

72- تفسير الآية في: البحر المحيط ج108/5-111.

73- طه، 102|20.

74- السبعة في القراءات، ص 424.

75- تفسير الطبري، ج455/8.

76- الإتحاف، ص 307.

77- ق، 50/ 36.

78- تفسير الطبري، ج230/17.

79- المحتسب، ج2، نسبها ابن جني لابن عباس وأبي العالية ويحيى بن يَعمَر ونصر بن سيار.

80- يوسف، 12/12.

81- البحر المحيط، ج 275/5-356.

82- مجمع البيان، ج 325/5-326.

83- انظر قصة (يوسف)، وفي البحر المحيط، ج 275/5-356.

84- ص، 24/38.

85- هو أبو الحسن علي بن نصر بن صهبان الجهضمي البصري، روى القراءة عن أبي عمرو وغيره (ت 189هـ)، (غاية النهاية، ج582/1).

86- أبو نصر، عبد الوهاب بن عطاء بن مسلم الخفاف البصريّ، روى عن أبي عمرو، وغيره. (ت 504 هـ)، (غاية النهاية، ج479/1).

87- السبعة في القراءات، ص 553.

88- الهمزة، 3/104-4.

89- البحر المحيط، ج 510/8.

90- الحديد، 57/ 8.

91- السبعة في القراءات، ص 625.

92- إملاء ما من به الرحمن، ج255/2.

93- الإتحاف، ص 409

94- محمد، 47 /25.

95- الإملاء، ص 2/ 237

96- الفرقان، 25/ 69.

97- إملاء ما من به الرحمن، ج2/ 165

98- الإنسان، 76/ 16.

99- هـو أبو يزيد الكوفي، قارئ ومحدث، مات في خلافة يزيد بن معاوية، (غاية النهاية، ج1/ 283).

100- البحر المحيط، ج 397/8.

101- القصص، 76/28.

102- البحر المحيط، ج 398/8.

103- نفسه، ج 398/8.

104- شرح ابن عقيل، ج106/3 - 107.

105- النازعات، 45/79.

106- السبعة في القراءات، ص 671.

107- فاطر، 1/35.

108- البحر المحيط، ج297/7.

109- انظر: ص94 من هذا البحث. **

110- الحج، 35/22.

111- البحر المحيط، ج 369/6.

112- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج1006/2، و البيت لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي: شاعر جاهلي، جمهرة أشعار العرب، ص661، وخزانة الأدب، ج 272/4.

113- البيت من شواهد: الكتاب ج187/1. وهو للأشهب بن رميلة، ورميلة أمّه، شاعر إسلامي مخضرم أدرك الأسلام وأسلم، ولم تكن له صحبة. الخزانة 30/6-31.

114- المحتسب، ج80/2.

115- أسرار العربية، ص 83.

116- الأشباه والنظائر في النحو، 23/1.

117- شرح ابن عقيل ج130/2-131.

118- البقرة 185/2.

119- تفسير الطبري، ج150/2.

120- الكشاف، ج113/1-114.

121- البحر المحيط، ج39/2.

122- يقـول ابـن المؤدب: "وفي إعراب الشهر وتبيين مذاهب النحو فيه بعد هذه الوجوه الثلاثة المذكورة أحد عشر وجها"، دقائق التصريف، ص 513.

123- الإملاء، ج81/1.

124- أبو عمرو بن أبي العلاء ومنهجه في القراءات القرآنية والدراسات الصرفية والنحوية، ص 31، والعنوان كما ورد في مجلة الدارة.

125- البقرة، 237/2.

126- البحر المحيط، أبو حيان، ج34/2 2.

127- النور، 1/24.

128- تفسير الطبري، 255/9.

129- إملاء ما منَّ به الرحمن، ج153/2.

130- الإنصاف، المسألة (12) ج85/1-86.

131- كتاب الرد على النحاة، ص76.

132- اللباب في الإعراب، ص97، المحتسب، ج99/2.

133- النور، 24/ 1.

134- المحتسب، ج99/2.

135- الإنصاف، المسألة (12) ج85/1-86.

136- كتاب الرد على النحاة، ص76.

137- البقرة، 185/2.

138- الإتحاف، ص154.

139- المحرر الوجيز، ج1/ 254.

140- البحر المحيط، ج39/2.

141- ظهـر الاسلام، ج96/3، يقول أحمد أمين: "كان ابن مضاء داعيا دعوة جديدة، متأثرا فيها بالدعـوة إلى اجتهاد الفقهاء، كما أنه متأثر بمذهب الظاهرية، فنظريات العوامل تحتاج إلى

تأويل كبير، والظاهرية أكثر ما يكرهون التأويل".

142- مغني اللبيب، ص394-410.

143- الشعراء 6،2 /111.

144- مريم، 30/19.

145- مريم، 33/19.

146- الأعراف، 186/7.

147- الروم، 36/30.

148- التوبة، 103/9

149- التوبة، 103/9

150- مغني اللبيب، ص394- 410.

151- النور، 1/24.

152- الإملاء، ج2/ 153.

153- آل عمران، 3/ 154.

154- البحر المحيط، ج 3 / 88.

155- البقرة 205/2.

156- البحر المحيط، ج2/ 116.

157- البقرة، 2 /219.

158- السبعة في القراءات، ص 182.

159- المائدة، 53/5.

160- السبعة في القراءات، ص 245.

161- الكشاف، ج 3/ 344.

162- البحر المحيط، ج 509/3.

163- آل عمران، 142/3.

164- البحر المحيط، ج 3/ 66.

165- الكشاف، ج 220/3.

166- الخازرنجيّ هو: أحمد بن محمد البشتيّ، يُنسب إلى خازرنج وبشت، بنواحي نيسابور، عالم

فـــي الأدب واللغـــة، مـــن كتبه: تكملة كتاب العين، و شرح أبيات أدب الكاتب (ت348)، (معجم الأدباء، ج1/461-462.

167- مغني اللبيب، 348، وهمع الهوامع، ج5/230.

168- نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد، ص 80.

169- أ سرار العربية، ص 206.

170- المعجم الوسيط مادة: ضاف.

171- شرح ابن عقيل، ج3/43.

172- أسرار العربية، ص 206.

173- سبأ، 16/34.

174- السبعة في القراءات، ص 528، والحجة، لابن خالويه ص 293.

175- الإتحاف، ص 359.

176- إبراهيم، 25/14.

177- الحجة، للفارسي، ج3/ 295.

178- المدارس النحوية أسطورة وواقع..

179- غافر، 40/ 35.

180- السبعة في القراءات، 570، والحجة، لابن خالويه ص314.

181- الإتحاف، ص 378.

182- شرح ابن عقيل، ج3/49.

183- نفسه، ج3/191.

184- البحر المحيط، ج7/465.

185- النازعات، 45/79.

186- السبعة في القراءات، ص 671.

187- طه، 133/20.

188- البحر المحيط، ج6/292.

189- شرح ابن عقيل، ج 3/218، وانظر: هامش (3) في المصدر نفسه.

190- النور، 35/24.

191- انظر: تحليل قراءة (والطيرُ)، ص 108.

192- انظر: تحليل قراءة (الخوفَ)، و(يتوب)، ص 108.

193- انظر: تحليل قراءة (الطيرُ)، ص 108 في رأي آخر.

194- انظر: تحليل قراءة (ويخرجُ)، ص109وقراءة (وملائكتُه) ص 107.

195- الواقعة، 94/56.

196- البحر المحيط، ج8/ 216.

197- الفتح، 25/48.

198- البحر المحيط، ج98/8.

199- يونس، 71/10.

200- المحتسب، ج314/1.

201- معاني القرآن، للفراء ص 164.

202- المحتسب، ص 214/1.

203- لقمان، 27/31.

204- معاني القرآن للفراء، ص279.

205- الكشاف، ج215/3.

206- الأحزاب، 56/33.

207- علـــي أبو الحسن، وهو المعروف بالأخفش الصغير، نحوي، سمع من ثعلب والمبرد، وروى عنه هارون القرميسيني (ت 315هـــ)، (إنباه الرواة، ج276/2).

208- إعراب القرآن، ج246/2.

209- مجالس العلماء، ص54-55.

210- المائدة، 53/5.

211- التبصرة، ص 187.

212- المائدة، 52/5.

213- الكشاف، ج344/1.

214- النحل، 112/16.

215- المحرر الوجيز، ج 427/3.

216- سبأ، 34 /10.

217- القراءات الشاذة، ص 121.

218- البحر المحيط، ج261/7. على هامشه: النهر المادّ.

219- التوبة، 9/ 14- 15.

220- المحتسب، ج285/1.

221- إملاء ما منّ به الرحمن، ج13/2.

222- محمد، 37/47 قول الله تعالى (إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ).

223- المحتسب، ج274/2.

224- المنافقون، 10/63.

225- الكشاف، ج322/2-323.

226- الإتحاف، ص 417.

227- شرح ابن عقيل، ج247/3.

228- شرح ابن عقيل، ج247/3-249.

229- المؤمنون، 52/23.

230- المحتسب، ج65/2.

231- المفصل، ص149، والبحر المحيط، ج6/ 337.

232- البقرة، 184/2-185.

233- الكشاف، ص1/ 113-114.

234- الأخفش هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى بني مجاشع من دارم، ومن النحويين البصريين، (نزهة الألباء، ص 107-109).

235- الرماني: هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي، له كتب منها: شرح كتاب سيبويه، والألفاظ المتقاربة، ومعاني الحروف (ت384)، (نزهة الألباء، ص 233-235).

236- البحر المحيط، ج2/ 38-39.

237- سبأ، 20/34.

238- البحر المحيط، ج273/7.

239- البقرة، 83/2.

240- إملاء ما من به الرحمن، ج47/1-48.

241- اللهجات العربية، ص223-225.

242- طه، 20/ 63.

243- السبعة في القراءات، ص 419.

244- منها:

- وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي: (إنّ) مشددة النون ورفع (هذان) السبعة في القراءات، ص 419.
- قراءة عبدالله بن مسعود: (إن هذان إلا ساحران) إعراب القرآن للنحاس، ج 45/3 والجامع، ج216/11.
- قراءة عبدالله بن مسعود (أنْ هذان ساحران) وضبطت (أن) في النحاس بكسرها. إن هذان ساحران، البحر المحيط، ج 255/6.
- قراءة أبي وعبدالله بن مسعود (إن ذان ساحران) البحر المحيط، ج 255/6.
- دون قارئ: (ما هذان إلا ساحران)، فخر، 75/22.
- دون قارئ: (ما هذان إلا ساحران).

245- الإتحاف، 304.

246- اللهجات العربية، 219.

247- الإتحاف، 304.

248- الإتحاف، ص 304.

249- شرح ابن عقيل، ج362/1.

250- يوسف، 12 /31.

251- البحر المحيط، ج 5/ 304، وانظر على هامشه: الدّر.

252- يوسف، 12/ 31.

253- المجادلة، 58/ 2.

254- المغني، ص 299.

255- البحر المحيط، ج 5/ 304.

256- الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، ص16.

257- فقه اللغة المقارن، ص140.

258- الممنوع من الصرف، ص55-58.

259- طه، 12/20.

260- سعيد بن أوس بن ثابت، الأنصاري النحوي، روى القراءة عن المفضل عن عاصم، وأبي عمرو، وأبي السمّال، (120-215 هـ)(غاية النهاية، ج3/1).

261- التبيان في تفسير القرآن، ج144/7.

262- هـو: أبو اسحاق إبراهيم بن السريّ، أخذ عن ثعلب والمبرد، (ت311هـ)، (نزهة الألباء/ 183).

263- القـصص، 28/ 31. قول الله تعالى: (فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِي الأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِن الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ).

264- حجة القراءات، 451.

265- شرح ابن عقيل، ج353/1-355، والأشباه والنظائر، ج2/ 73-75، وهمع الهوامع، ، ج2 /165-168.

266- الحجر، 72/15.

267- البحر المحيط، أبو حيان، ج462/5.

268- إملاء ما من به الرحمن، ج76/2-77.

269- شرح ابن عقيل، ج1/ 362.

270- الحج، 4/22.

271- الإتحاف، ص 313.

272- همع الهوامع، ج167/2.

273- البحر المحيط، ج351/6.

274- البحر المحيط، ج6/ 351.

275- طه، 90/20.

276- البحر المحيط، ج 6 / 272.

277- نفسه، ج272/6.

278- التوبة، 63/9.

279- البحر المحيط، ج5/ 65.

280- نفسه، ج65/5.

281- لمـدّ عـند ابن الجزريّ هو: "زيادة مطّ في حرف المدّ على المدّ الطبيعي": "زيادة مطّ في حرف المدّ على المدّ الطبيعي" النشر 313/1.

282- يونس، 81/10.

283- الإتحاف، ص 253.

284- تفسير الطبري، ج590/6.

285- الجامع لأحكام القرآن، 273/8.

286- البقرة، 2/ 185.

287- البقرة، 2/2.

288- النساء، 1/4.

289- الكتاب، ج202/4.

290- ديوان امرئ القيس، ص108 جاء في الديوان (فاليوم أسقى)، وذكر المحقق في الهامش أنها تروى: أسقى

291- الخصائص، ج72/1.

292- الظواهر اللغوية في قراءة الحسن، ص49 – 50.

293- اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 172.

294- البقرة، 2/ 82.

295- أبو عمرو بن العلاء – جهوده في القراءة والنحو، ص 187.

296- طبقات النحويين واللغويين، ص39.

المصادر:

1- البناء، أحمد بن محمد الدمياطيّ (ت 1117هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، دار الندوة، لبنان (د.ط)، (د. ت).

2- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت386هـ) أخبار النحويين البصريين حققه: محمد إبراهيم البنا، ط1، دار الاعتصام 1985.

3- الأنباريّ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت577 هـ)، أسرار العربية، حققه: بركات يوسف هبّود، ط1، دار الأرقم، بيروت 1999.

4- السيوطي، أبو الفضل عبدالرحمن جلال الدين (ت911 هـ)، حققه: محمد عبد القادر الفاضلي، الأشباه والنظائر في النحو، ط1، المكتبة العصرية، بيروت 1999.

5- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338هـ)، إعراب القرآن، حققه: زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، النهضة العربية، لبنان 1988.

6- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبدالله (ت 616هـ)، إملاء ما من به الرحمن، حققه: إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة (د. ت)(د. ط).

7- القفطي أبو الحسين جمال الدين علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986.

8- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله (ت 577هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، حققه: حسن حمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

9- أبو حيان، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف (ت 745هـ)، البحر المحيط، ط2، دار إحياء التراث، لبنان 1990.

10- ابن أبي الربيع، عبيد الله ابن أحمد القرشي الأشبيلي (ت 688هـ) البسيط في شرح جمل الزجاجي، حققه: عياد بن عيد الثبيتي، ط1، دار الغرب الإسلاميّ بيروت، لبنان، 1986.

11- القيسي، مكي بن أبي طالب (ت 437هـ)، التبصرة في القراءات حققه: محيي الدين رمضان، ط1، المنظمة العربية، الكويت، 1985.

12- أبو جعفر بن الحسن الطوسيّ (ت 460هـ)، التبيان في تفسير القرآن، المطبعة العلمية في النجف، العراق، 1957.

13- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، بيروت لبنان، (د.ط)، (د.ت).

14- القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري (ت 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، لبنان 1985.

15- ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (من علماء القرنين الثالث والرابع الهجريين) حجة القراءات، حققه: سعيد الأفغاني، ط5 مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1997.

16- ابـــن خالويه (ت 370هـــ)، الحجة في القراءات السبع، حققه: عبد العال سالم مكرم، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1990 (د.ط)، (د.ت).

17- أبـــو علـــي الفارســـي، الحسن بن عبد الغفار (ت377هـــ)، الحجة للقراء السبعة حققه: بدر الدين القهوجي وبشير جويجان، ط1، دار المأمون للتراث، بيروت 1984.

18- الـــبغدادي، عـــبدالقادر بن عمر (ت1093هـــ)، خزانة الأدب ولب لباب أدب العرب، دار صادر، بيروت (د. ت)(د. ط).

19- أبـــو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـــ)، الخصائص، حققه: عبد الحكيم بن محمد المكتبة التوفيقية (د.ط)، (د.ت).

20- ابن المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد (من علماء القرن الرابع الهجري)، دقائق التصريف، تحقـــيق الدكتور أحمد ناجي القيسي، الدكتور حاتم صالح الضامن، الدكتور حسين نورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1987م.

21- امـــرؤ القـــيس (شـــاعر جاهلي)، ديوان امرئ القيس، شرح محمد حمود، ط1، دار الفكر اللبناني 1995.

22- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس (ت344 هـــ)، السبعة في القراءات، حققه: شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، القاهرة 1400هـــ.

23- بن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت 769هـــ)، شرح ابن عقيل، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، 1974 (د. ط).

24- الـــزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت 379هـــ)، طبقات النحويين واللغويين، حققه: أبو الفضل إبراهيم، دار الموقف، مصر 1973.

25- ابـــن الجزريّ، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الجزريّ (ت 833هـــ)، غاية النهاية في طبقات القراء، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان 1980.

26- ابن النديم، محمد بن إسحاق النديم (ت 378هـــ)، الفهرست، حققه: الشيخ إبراهيم رمضان، ط2، دار المعرفة، بيروت 1997.

27- ابـــن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن حمدان (ت370هـــ)، القراءات الشاذة، عنى بنشره: ج. برجشتراسر، دار الكندي للنشر والتوزيع (د.ط)، (د.ت).

28- ابـــن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، حققه: شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة. (د.ط)، (د.ت).

29- سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، ط1، دار الجيل بيروت، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، 1991.

30- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت 538هـ) الكشاف، ، دار المعرفة، بيروت (د.ط)، (د.ت).

31- القيسيّ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات، حققه: محي الدين رمضان (د.ط)، (د.ت).

32- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت 1995.

33- الإسفرايني، محمد بن أحمد تاج الدين (ت684هـ)، اللباب في الإعراب، حققه: شوقي المعري، ط1، مكتبة لبنان 1996.

34- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 340هـ) مجالس العلماء، الزجاجي، حققه: عبد السلام محمد هارون، ط2، مطبعة حكومة الكويت، 1984.

35- الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسين (من علماء القرن السادس الهجري)، مجمع البيان في تفسير القرآن، ط1، دار المعرفة، بيروت 1986.

36- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، الجزء الأول: حققه: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الجزء الثاني: حققه: علي النجدي ناصف، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، مصر، القاهرة 1999.

37- ابن عطية، القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب، حققه: عبد السلام عبد الشافعي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان 1993.

38- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207هـ) معاني القرآن حققه: بدر الدين الدسوقي عبد العزيز، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1989.

39- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصاري (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط1، دار الفكر، لبنان 1998.

40- الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر (ت538هـ)، المفصّل في علوم اللغة حققه: محمد عز الدين السعيدي، ط1، دار إحياء العلوم بيروت 1990.

41- أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، حققه: ابراهيم السامرائي، ط2، مكتبة الأندلس بغداد، 1970.

42- السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، حققه: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979.

المراجع:

1- زهير غازي زاهد، أبو عمرو بن العلاء – جهوده في القراءة والنحو، مطبعة جامعة البصرة، 1987، (د. ط).

2- عبدالله محمد الأسطى، أبو عمرو بن العلاء اللغوي والنحوي ومكانته العلمية، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1986.

3- عبدالصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)، ط1، مكتبة الخانجي / القاهرة 1987.

4- الحملاوي، الشيخ أحمد (ت 1351هـ)، شذا العرف في فن الصرف، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط19، مصر 1972.

5- أحمد أمين، ظهر الإسلام، دار الكتاب العربي، ط5، بيروت 1969.

6- صاحب أبو جناح، الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، ط1، منشورات جامعة البصرة 1985.

7- إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ط2، دار العلم للملايين، بيروت 1978.

8- تمام حسان، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ط3، عالم الكتب، القاهرة 1998.

9- عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ط1، مكتبة المعارف الرياض 1999.

10- إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ط1، دار الفكر للنشر، عمان 1987.

11- ابتسام مرهون الصفار، معجم الدراسات القرآنية، طبع بمطابع جامعة الموصل، 1984، (د. ط).

12- عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر، ط1، مطبوعات جامعة الكويت 1985.

13- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، تركيا 1989 (د. ط).

14- إميل بديع يعقوب، الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، ط1 دار الجيل، بيروت 1983.

الدوريات الجامعية:

- صلاح الدين حسن، أبو عمرو بن أبي العلاء ومنهجه في القراءات القرآنية والدراسات الصرفية والنحوية، مجلة الدارة، الرياض، ع4، 1980.

- علي خلف الهروط. نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد، مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، مجلد9، ع1، 1994.